Kingdom of the Netherlands

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

العدالة الجندرية
Gender Justice

لكِ فرصة

إعادة التفكير في التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق حالات الفقر في الأردن

2018

ARDD

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

لكِ فرصة

إعادة التفكير في التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق حالات الفقر في الأردن

المحتوى

تمهيد	**3**
الملخص التنفيذي	**4**
منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)	**5**
المقدّمة	**5**
تمكين المرأة اقتصاديًا في الأردن	**6**
الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية: من وجهة نظر الاقتصاد النسوي	8
المنهجية	9
هيكل التقرير	9
بكلماتهن	10
نساء في مخيم البقعة	11
جمعية أمل للتنمية المجتمعية	12
قصص من البقعة	13
نساء في الشلالة (العقبة)	19
مركز برنامج المرأة في الشلالة	20
قصص من الشلالة	21
تفهّم كفاحهن	28
الطريق قدمًا	34
المراجع	**38**
الملاحق	**43**
الملحق 1. مسح غير موسع لمقدمي التمويل الصغير والأصغر في الأردن	43
الملحق 2. تحليل غير موسع لمجالات تركيز ممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة	45
الملحق 3. تكبّد الديْن: تحليل موجز للإطار القانوني في الأردن	46

تمهيد

تأخذ مجموعة من الجهات الفاعلة الدولية والحكومية وممثلي المجتمع المدني في الأردن على عاتقها التحدي الصعب المتمثل في تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا في كافة أنحاء المملكة. ويمثّل التمكين الاقتصادي للمرأة عنصرًا أساسيًا في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

بيد أنه عند التفكير في النساء «الممكّنات اقتصاديًا»، فإنه غالبًا ما يتراءى لنا انخراط المرأة في سوق العمل، وبيع السلع في السوق لتحقيق الربح، أو بدء نشاطها الخاص، أو ترك منزلها لخمسة أيام في الأسبوع للعمل في المكتب، والصناعة، إلخ.... في أيّ من الحالتين، فإن مؤشرنا للتمكين الاقتصادي يعتمد على مفهوم الإنتاجية الموجّه نحو السوق والذي يُقاس بقدرة المرأة على توليد الدخل. وقد يعني هذا القياس للتمكين الاقتصادي للمرأة، دون قصد، أنه إذا لم تجنِ النساء دخلًا ما، فإن عمل الرعاية (غير مدفوع الأجر) والذي تقدمنه لأسرهن عند بقائهن في المنزل يعد عملًا غير ذي قيمة.

وفي سياق الأردن، فإن هذا التقرير يدفعنا للتفكير في مدى اتساق مفهوم «المرأة الممكّنة اقتصاديًا مع واقع النساء الفقيرات في الأردن». إلا أنه، بالنسبة لكثير من النساء الوارد ذكرهن في هذا التقرير، فإن هذ التركيب لمفهوم التمكين غير ذي صلة وغير عملي، وفي أسوأ الحالات، قد يسهم في مزيد من الاستضعاف، لما يولّده من مشاعر تقلل من تقدير لنساء لذواتهن. وبالتالي، فإن قياسنا لتمكين المرأة اقتصاديًا، والإستراتيجيات التي نستخدمها لتحقيق ذلك، وإن كانت حسنة النية، أمورٌ ما تزال قاصرة.

وفي ظل محدودية خدمات الحماية الاجتماعية، لا يمكن التقليل من مساهمات المرأة لذاتها، وأسرتها، والمجتمع. حيث تهتم النساء (والفتيات) وبأغلبية ساحقة بأطفالنا، والوالدين والأقارب المسنين، والأشخاص في مجتمعاتنا ممن يعانون من إصابات أو إعاقات خطيرة. ويشكّل هذا العمل في حد ذاته عملًا بدوام كامل، وهو عمل صعب للغاية يدفع لتفرّغ المرأة لمواجهة الظروف المستنفدة للفقر. وعليه، فإنّ التمكين لبعض النساء في خضم هذه الظروف، لا يكمن في بدء نشاط تجاري ولا ببيع السّلع. وبالنسبة للبعض، فإن التمكين يكمن في القدرة على إرسال الأطفال إلى المدرسة، أو تسوية الديون المعيشية للأسرة، أو مجرد العيش في منزل له نوافذ.

لديكِ فرصة: إعادة التفكير في التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، هو التقرير المناسب في الوقت المناسب، لأنه يتزامن مع حاجتنا إلى اعتماد نهج شمولي لتمكين المرأة اقتصاديًا، نهج يأخذ بعين الاعتبار واقع المرأة تحت الفقر، خاصة القيود الاقتصادية والاجتماعية التي يمررن بها يوميًا ويعمل على تبني نهجٍ قائمٍ على الحقوق. ومن ثم، فإن هذا التقرير هو دعوة للممارسين في مجال التنمية، ووسائط الإعلام، وواضعي السياسات، والناشطين في الأردن للبدء في توسيع نطاق إعادة النظر في تعريفنا المحدود لما يعنيه مفهوم التمكين، وكيفية التمكّن من التمكين الاقتصادي على أفضل وجه؛ والأهم من ذلك، البدء في النظر بجدية في دور المرأة القيّم في المجتمع.

سلمى النمس،
الأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة

الملخص التنفيذي

بناءً على ما يقارب من مرور عقد على عملها لتمكين المرأة المستضعفة في الأردن من خلال نهج قائم على الحقوق، نفذت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) مشروع «لديك فرصة». وكان الهدف العام من هذا المشروع والذي استمر لعامين، المساهمة في تحسين وضع النساء والفتيات في الأردن وحياتهن في محافظتي البلقاء والعقبة. حيث يهدف المشروع من خلال معالجة الفجوات في الوصول إلى العدالة على المستوى الفردي والمجتمعي والإجرائي، إلى إيجاد ضمان أفضل لتمتع النساء والفتيات بحياة خالية من العنف، مزودة بآليات الحماية الاجتماعية والقانونية. ولتحقيق ذلك، اعتمد المشروع نهجًا شموليًا عن طريق تشجيع التغيير الداخلي للنساء أنفسهن بما يمكنهن من العمل مع مجتمعاتهن المحلية والمؤسسات المكلّفة بكفالة حقوقهن. وقد جعل مشروع «لديك فرصة» هذا التغيير ممكنًا من خلال تعزيز الوعي القانوني للمرأة، فضلًا عن تزويدها بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير بعض المساعدات النقدية الطارئة للنساء. كما عمل المشروع على بناء الوعي بين الجنسين لدى المحامين الشباب لتحسين وعيهم بقضايا المرأة وحقوقها.

ويتناول هذا التقرير السؤال الأساسي: ما الذي يشكل الفرصة الاقتصادية للنساء اللاتي يعشن في ظروف تقارب الفقر في الأردن؟ وللوصول إلى هذه الغاية، يقدم التقرير لمحة عن الوضع المعيشي لـ 10 نساء مقيمات في محافظتي العقبة والبلقاء واللاتي عملت معهن منظمة النهضة (أرض) ومنظمات أخرى على مدى السنوات الماضية. ويصف السّرد، بكلماتهن الخاصة، التحديّات التي تواجهنها والطريقة التي ينظرن بها إلى التمكين والتمكين الاقتصادي في ضوء هذه التحديّات. ومن خلال النظر في تجاربهن وتطلّعاتهن، تحلل الورقة بعض التحديات الهيكلية التي تعرقل تحقيق هذه التطلّعات.

وبناء على تجاربهن، يقدم هذا التقرير بعض المؤشرات نحو إستراتيجية شاملة لتمكين المرأة اقتصاديًا، بما في ذلك التوصيات الخاصة بإستراتيجية منسقة بين مختلف الشركاء من أجل التخفيف من حالة النساء الأكثر استضعافًا. وبما له نفس القدر من الأهمية، فإنّ هذا التقرير يناقش الحاجة إلى إعادة التفكير في نماذج التمكين الاقتصادي الحالية الخاصة بالمرأة في الأردن، وإدراج مبادئ يقترحها الاقتصاد النسوي لفهم حلقة الفقر التي تواجهها النساء في سياق حالات الفقر في الأردن وكسرها.

ومن بين التوصيات الأكثر صلة والواردة في التقرير ما يلي:

- على مستوى السياسات: ينبغي على الدول قياس أثر عمل المرأة غير المدفوع الأجر وقيمته. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي إجراء دراسات استقصائية للوقت بهدف التعرّف على حصة المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وإفادة سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية بهدف الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، وللتخفيف من الآثار المدمّرة وطويلة الأمد للديون، ينبغي للحكومة أن تضع مخططات لتخفيف عبء الديون أو أن تسن تشريعات تراعي الحالات التي قد تنتج فيها مديونية المرأة عن قروض التمويل الأصغر التي تخدم برامج التمكين. وينبغي للحكومة أيضًا النظر في إتاحة برامج الحماية الاجتماعية لغير المواطنين وخدماتها، وضمان الرعاية الصحية الشاملة لكافة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، وتعزيز خدمات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- ينبغي لممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة عند وضع البرامج والتدخلات، إيلاء اعتبار أكبر لقيود المرأة -بما في ذلك كون النساء مسؤولات بشكل كبير عن رعاية المنزل ورعاية الأطفال- مما يقلل من قدرتهن على الدخول إلى سوق العمل. ولتخفيف الضغط على النساء، وكذلك ضمان حق الأطفال في التعليم بشكل أفضل، لا بد من تفعيل برامج «العودة إلى المدرسة» لضمان قدرة الوالدين على توفير احتياجات أطفالهم بالإضافة للملابس ووسائل النقل. وأخيرًا، ينبغي لممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة تأدية دورهم في ضمان توسيع نطاق التوثيق القانوني ليشمل كافة اللاجئين.

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

أسست منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) عام 2008 في عمان-الأردن، كمنظمة مجتمع مدني تسعى إلى إحداث التغيير نحو مجتمع متمكّن وصامد يتمتع بالعدل في الأردن والمنطقة العربية. وذلك من خلال تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات المهمشة -بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون- لمساعدتهم على اكتساب حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتمتع بها، وتقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي لهم، وتعبئة وسائل الإعلام وتأسيس القاعدة الشعبية، والبحث، وحشد التأييد، لرفع وعي كافة الجهات المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا بالتحديات التي يواجهها الأشخاص المستضعفون في الأردن والعالم العربي.

المقدّمة

في حين يصنف الأردن كدولة متوسطة الدخل، إلا أن آخر استبيان للإنفاق والدخل الأسري لعام (2008) حدد اثنين وثلاثين «جيبًا للفقر» في المملكة -حيث يعيش أكثر من 25% من السكان بدخل سنوي لا يتجاوز خط الفقر الوطني والبالغ 814 دينارًا أردنيًا. وعلى الرغم من عدم تصنيف سكان مخيم البقعة للاجئين (في محافظة البلقاء) ومخيم الشلالة غير الرسمي (في محافظة العقبة) رسميًا من ضمن جيوب الفقر الاثنين والثلاثين والتي حددها نظام المعلومات الصحية، فإنهم يواجهون مشقات بالغة. حيث يعاني 17% من سكان مخيم البقعة من البطالة، كما يعيش 32% من السكان بدخل سنوي تحت خط الفقر الوطني (الأونروا، 2017؛ مؤسسة فافو، 2013). وفي مخيم الشلالة غير الرسمي، وهي ضاحية من ضواحي مدينة العقبة الساحلية، يعاني السكان من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والصحية الناجمة عن الازدحام (اليونيسف، 2007).

وفي مناطق مثل البقعة والشلالة، تُحتجز النساء وأسرهن في كثير من الأحيان في دورة الفقر الخطرة والتي لا مفر منها تقريبًا. وفي حين أن العديد من هذه الأسر غالبًا ما تكون مُعدمة في الأصل، فإن ظهور الصدمات المفاجئة والتي لم تكن الأسر على استعداد لها، مثل المرض والإصابات، يفاقم من سوء وضعها المالي. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع تكاليف توفير الرعاية للأشخاص (النقدية وغير النقدية)، والذين يعاني الكثير منهم من إعاقات، يمثّل أيضًا تحديًا لمقدرة الأسر على تجنب الفقر والفرار منه.

إنّ الفهم التقليدي للتمكين الاقتصادي للمرأة -والذي يصب تركيزه على توليد النساء الدخلَ عن طريق المشاركة في سوق العمل- يعني أنه إذا تم توفير رأس المال للنساء، فإن ذلك من شأنه أن يمكنهن بطريقة ما، من خلال الجمع بين الإبداع وريادة الأعمال، من تحويل رأس المال إلى عمل ناجح ومدرٍّ للدخل يعمل على رفع سويّة وضعهن. وتجنبًا لخطر التبسيط، تمتلك الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر مثل هذا الافتراض، وهو المنطلق الأساسي لعدد من برامج التمكين الاقتصادي.

تمكين المرأة اقتصاديًا في الأردن

وتتوجه برامج التمكين الاقتصادي في الأردن حاليًا نحو: أ) ريادة الأعمال، ب) المشاركة في سوق العمل. والأردن الذي يصنف ضمن الدول ذات المشاركة الأقل للمرأة في سوق العمل في العالم (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016)، مقيّد بمجموعة من أوجه القصور الهيكلية في سوق العمل، إلى جانب معايير جنسانية شديدة التقييد، تعززها أطر قانونية مقيّدة وضغوط اجتماعية.

وتركز برامج ريادة الأعمال، في جزء كبير منها، على توفير فرص التمويل الأصغر. وفي الواقع، فإن الأردن رابع أكبر سوق من حيث التمويل الأصغر في المنطقة العربية، مع ما يقرب من 144,232 عميل نشط ومحفظة قروض إجمالية (GLP) بقيمة 127 مليون دولار (سنابل، 2009). وبينما حقق التمويل الأصغر نموًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمته في الحدّ من الفقر لا تزال غير واضحة. ويتألف معظم النمو في التمويل الأصغر من الائتمانات الصغيرة التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة على أساس استرداد التكاليف. وفي حين أنّ مؤسسات التمويل الأصغر قد حققت نموًا ملحوظًا في المحفظة، ومعدّلات سداد مرتفعة، واكتفاءً ماليًا ذاتيًا، إلا أنّ تأثير خدماتها على الأردنيين الفقراء وذوي الدخل المنخفض ما يزال موضوعًا للنقاش.

ويتألف قطاع تمويل المشاريع الصغيرة من مجموعة من مقدمي الخدمات، بما في ذلك: المنظمات شبه الحكومية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والشركات غير الربحية؛ والشركات الربحية؛ (انظر الملحق 1: مسح غير شمولي لمقدمي التمويل الأصغر في الأردن).

ومنذ عام 2012، قدّم المجتمع الدولي أكثر من 250 مليون دولار لمشروع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، بهدف المساهمة في تحسين فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة-الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة (البنك الدولي، 2013؛ الغارديان، 2014). وعليه، رصد جزء كبير من هذا المبلغ البالغ 250 مليونًا لحساب مؤسسات التمويل الأصغر، كالمؤسسات المدرجة في الملحق 1 (الغارديان، 7، 2014). ومع ذلك، فإن الأولوية بالنسبة لعدد من هذه المؤسسات إلى حد كبير تكمن في الاستدامة الذاتية والربح (وخاصة بين القطاع الخاص)، بدلًا من محو الأمية القانونية والمالية للمقترضين أو تحقيق أثر اجتماعي (المرجع نفسه). وعلى الصعيد العالمي، يعتبر التمويل الأصغر وسيلة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها؛ إلا أن عددًا من هذه المؤسسات لجأ للاستغلال، والتكتيكات القاسية لضمان السداد وأسعار الفائدة شديدة الانحدار (مجلة التايم، 2012).

وفي الأردن، على وجه التحديد، ووفق إفادة بعض المنظمات غير الحكومية فإن العائد الأسهم للتمويل الأصغر هو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 10%، حيث يصل بعضها إلى ما يتراوح بين 20% و30%. وقد أفادت النساء، اللواتي قبلن قروض التمويل الأصغر، بلجوئهن إلى إستراتيجيات التكيّف السلبية مثل الاعتماد على مدخراتهن (مما يسلب قدرتهن على تمويل أمور أخرى مثل المدرسة أو الرعاية الصحية) أو اللجوء إلى أزواجهن عند عدم قدرتهن على تحمل تكاليف سداد القروض (الغارديان، 2014). إلا أن الوضع يزداد سوءًا في ظل عدم وضع الأردن قوانين تنظم التمويل الأصغر. ويستغل عدد من الُمقرضين ذلك من خلال التسجيل كمؤسسات غير ربحية، لضمان عدم حاجتهم إلى دفع الضرائب، أو تحديد أسعار الفائدة على قروضهم (الغارديان، 2014؛ سنابل، 2009؛ وزارة التخطيط، 2011).

وفي نهاية المطاف، فإن الآثار طويلة الأجل والاستدامة غير مؤكدة. ووفقا لدراسة استقصائية لبلانيت فاينانس لعام 2007 شملت أكثر من 1,300 عميل سابق وحالي لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن ضمن أولئك المقترضين على المدى الطويل (أولئك الذين اقترضوا من مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة منذ أكثر من ثلاث سنوات)، لم يكن هناك أي دليل يشير إلى أن القرض قد قدم أي شيء للحد من الفقر المالي بشكل ملموس أو زيادة التحصيل العلمي أو الاستهلاك الغذائي (بلانيت فينانس، 2007).

وتركز برامج التمكين الاقتصادي للمرأة الأخرى على مشاركة المرأة في سوق العمل. بيد أن هذه البرامج تنطوي على العديد من التحديّات الرئيسية. ويتمثل التحدي الأول في إمكانيّة زيادة تجزئة سوق العمل، حيث كثيرًا ما تتلقى النساء التدريب في المجالات التقليدية. في الواقع، فإن عددًا كبيرًا من برامج تمكين المرأة الاقتصادية في الأردن تركز على مهارات مثل صنع الحرف، وتصفيف الشعر والطبخ، على سبيل المثال. وهناك عدد قليل جدًا من البرامج -بين المنظمات التي تعنى بالتمكين الاقتصادي للمرأة والتي تنشر الطبيعة الدقيقة لأنشطتها- والتي تعمل على إيجاد فرص لها في التجارة غير التقليدية أو الميكانيكا والإلكترونيات. (انظر الملحق 2: تحليل غير موسع لمجالات تركيز أنشطة تمكين المرأة اقتصاديًا، منظمة النهضة (أرض)).

وعلاوة على ذلك، تعمل الكثير من هذه البرامج على تشجيع النساء بغير قصد على إنتاج سلع مثل الأغذية والحرف اليدوية، أو على تقديم خدمات مثل تصفيف الشعر، والأنشطة التي كثيرًا ما تغذي سوق العمل غير الرسمي. وعلى الرغم من أن سوق العمل غير الرسمي أسهل وصولًا من ذلك الرسمي -بالنسبة للاجئين خاصةً- إلا أنه يمثل عددًا من التحديات. أولًا، يفتقر سوق العمل غير الرسمي إلى أي وسيلة من سبل اللجوء القانوني في حالات انتهاكات القانون التجاري أو الملكية أو حقوق العمال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، قد يفتقر العمال في السوق غير الرسمي إلى أشكال الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي -وهي خدمة غالبًا ما يقدمها أرباب العمل في السوق الرسمي (المرجع نفسه).

وثمة تحدٍ آخر يرتبط بوجه عام ببرامج التمكين الاقتصادي التقليدية، وهو التقدير الكبير لدخول المرأة في سوق العمل (الرسمي وغير الرسمي) مع الأنشطة القائمة خارج المنزل. وفي حين أنّ هذا التركيز هام وجدير بالثناء، نظرًا للغياب النسبي للمرأة في سوق العمل، فإنّ تشجيع الأنشطة خارج المنزل يمثل تحديًا بارزًا للنساء اللواتي لديهن أسر أو أطفال من ذوي الإعاقة أو كبار السن في ظل الافتقار لآليات الحماية الاجتماعية الكافية المقدّمة لهم، إلى جانب المعايير التقليدية والتقييدية الجنسانية التي تجعل هذا الأمر غير واقعي في سياق حياة تلك النساء.

وبما أنّ النساء، برغبة منهن أو دون رغبة، يتحملن مسؤولية الرعاية الأولية للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، فإنه يصعب على بعضهن مغادرة المنزل سعيًا لتحقيق التمكين الاقتصادي، كما سيناقش لاحقًا في هذا التقرير. حيث تركز معظم المنظمات التي تمت دراستها في هذا التقرير، على عمل النساء خارج المنزل. وفي حال الترويج للأنشطة المنزلية، فإنه عادة ما يكون ضمن المجالات المذكورة أعلاه (المشبعة على نحو متزايد) من تصفيف الشعر، وصناعة الحرف، وإنتاج الأغذية.

الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية: من وجهة نظر الاقتصاد النسوي

أحد أكثر الجوانب المتغاضى عنها لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة وطروحاتها هو ما يخص تأثير هذه البرامج على مشاعر ثقة المرأة بنفسها وتقديرها لذاتها. فكما لوحظ خلال المحادثات مع النساء المشاركات في المشروع، يتم تذكير النساء يوميًا بضرورة الإنفاق على أسرهن بطرق مختلفة. وعليه فإنّ التأكيد المستمر من خلال رسائل تعنى بضرورة أن «تكون المرأة ناشطة اقتصاديًا « يؤدي لشعور النساء أن عملهن اليومي وأعمالهن في الرعاية لا توفر سوى قيمة ضئيلة جدًا -إن وفرت أي شيء على الإطلاق- للمجتمع.

يعمل الاقتصاد النسوي على تذكيرنا باستمرار، بضرورة احترام مجموعة أعمال المرأة المتنوعة في توفير الرعاية لمنازلهن ومجتمعاتهن لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. هذه الأعمال هي أعمال غير رسمية، وغير مدفوعة الأجر، ومكثفة وتستغرق وقتًا طويلًا؛ ومع ذلك، يتم تجاهلها إلى حد كبير في الخطاب السائد في الاقتصاد، والتمكين الاقتصادي والحد من الفقر. وكما أوضحت نائلة كبير، رئيسة الرابطة الدولية للاقتصاد النسوي، «يعمل صناع القرار برؤية قاصرة جدًا في الاقتصاد فيما يخص مدى تأثير النمو أو تأثره بعمل المرأة» (كبير ومحمود، 2016).

وفي المقابل، يسعى الاقتصاد النسوي إلى «بناء أدوات تحليلية وأطر» لفهم «الاقتصاد الآخر» حيث يتم الإنتاج المباشر للإنسان وصيانته في محاولة «للتغلب على ضيق أفق أخلاقيات العمل المدفوع الأجر الدافعِ لأجندات السياسات والإصلاحات في دول الرعاية الاجتماعية». ومن بين مبادئ الاقتصاد النسوي «الحاجة إلى اعتبار الرعاية قضية اقتصادية واجتماعية خطيرة، بدلًا من افتراض أن هناك إمدادات غير محدودة لها تتدفق من مصدر طبيعي لا ينضب» (رازافي، 2007).

وكما هو الحال في أجزاء كثيرة من العالم، فإن الاتفاقيات والقواعد الاجتماعية في الأردن قد كلفت النساء (والفتيات) بالمهام المرتبطة بالمنزل، بما في ذلك توفير الرعاية للأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. ومما يزيد من تعقيد إنجاز هذه المهام، التي توزع بشكل غير متساوٍ على النساء والفتيات، نقص الرعاية الاجتماعية وخدمات الحماية في الأردن لرعاية هؤلاء الأفراد. والواقع فإنه عوضًا عن مواجهة القصور في تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة فإن هذه الأوجه من القصور لا تزال دون معالجة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجهة نظر ثقافية سائدة منحازة جنسانيًا تشكل فيها النساء والفتيات «إمدادًا غير محدود» للرعاية، بدلًا من أن تكون هذه مسؤولية الدولة. وفقًا لذلك، ما تزال دور المسنين أو الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة (وأسرهم) محدودة (كامل، 2015).

وبالنظر إلى الحماية الاجتماعية، فمن من المهم ملاحظة أن القوانين الأردنية لا تحدد كيانًا معينًا للعمل كمظلة لخدمات الحماية الاجتماعية في البلاد، بل يمكن شرح البرامج الاجتماعية الموجودة تحت خمسة مكونات رئيسية:

التأمين الاجتماعي: ويشمل ذلك جميع الإجراءات المتخذة لتخفيف المخاطر المرتبطة بالبطالة، والمرض، والإعاقة، وإصابات العمل، والشيخوخة، مثل التأمين الصحي أو التأمين ضد البطالة.	المساعدة الاجتماعية: ويشمل ذلك الدعم المالي و/أو الدعم المعنوي المقدم للأفراد أو الأسر الضعيفة.
برامج الأمن الغذائي والتغذية.	نظام الدعم المالي (دعم الوقود والغذاء).
تدخلات سوق العمل: وتشمل هذه السياسات المصممة لخلق فرص العمل، وتعزيز موارد الدخل، وحماية العمال.	

(المصدر زريقات وأبو شما، 2015)

ومما زاد من هشاشة نظم الحماية الاجتماعية في الأردن، على مدى العقد الماضي، التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تواجه البلد -ما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعجز الميزانية، ومؤخرًا، تدفق اللاجئين السوريين (زريقات وأبو شما، 2015).

ولأغراض هذا التقرير، وكما ذكر مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، من منظور حقوق الإنسان، فإن العبء غير المتساوي وغير المنصف الذي تتحمله المرأة (والفتيات) لتوفير الرعاية يعرضهن إلى انتهاكات الحقوق وذلك من خلال عدم قدرتهن على متابعة التعليم، أو العمل بأجر، أو التمتع بحقهن في أوقات الفراغ والراحة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2013). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بهذا التقرير، «يزداد حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وشدتها وشجاعتها بازدياد الفقر والاستبعاد الاجتماعي -لا سيما في الأسر الفقيرة التي تقضي فيها الفتيات إحصائيًا وقتًا أطول في العمل غير المأجور عنه في المنازل غير الفقيرة» (كارمونا و دونالد، 2014). ويشكل ذلك شكلًا من أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

المنهجيّة

النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي نتيجة استعراض مكتبي واسع النطاق للأدبيات والتقارير الأكاديمية ذات الصلة في سياق الأردن؛ فضلًا عن المعلومات النوعية التي تم جمعها من خلال المقابلات مع أكثر من 20 مستفيد ومتحدثٍ رئيسي ، ومن خلال مناقشات مجموعات التركيز وملاحظة المشاركين في بعض الأنشطة من مشروع «لديك فرصة». وقد أجريت البحوث على مدى عدة أشهر، مما أثرى تحليلنا وأعطانا مع مرور الوقت قدرة على تقدير التغيير والتحديات. وعلاوة على ذلك، وفرت مناقشات مجموعة التركيز ومشاركة المشاركين رؤى لا تقدر بثمن في فهم المرأة للتمكين الاقتصادي ومشاعر قيمتها الذاتية عند مواجهتها بأسئلة تتعلق بالتمكين الاقتصادي ومبادئ الاقتصاد النسوي.

ولا يهدف هذا التقرير إلى أن يكون ممثلًا على المستوى الوطني، بل يحاول تقديم إضافة إلى مجموعة صغيرة -ومتزايدة- من المؤلفات التي توفر تحليلًا نقديًا للتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر ضعفًا في الأردن.

على الرغم من أن جميع المشاركات في هذه الدراسة قد وافقن على مشاركة قصصهن معنا لغرض إنتاج هذا العمل،إلا أنه قد تم تغيير كافة أسمائهن لاعتبارات أخلاقية تتعلق بهويتهن.

هيكل التقرير

وتنقسم الصفحات التالية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: سرد موسع للمرأة وحياتها ‹بكلماتهن›؛ يليه قسم تحليلي يحاول «تفهّم كفاحهن». وأخيرًا ينتهي التقرير بقسم يقدم توصيات لـ «المضي قدمًا».

بكلماتهن

تمكنت منظمة النهضة (أرض) من خلال «لك فرصة»، من توفير دورات قانونية ونفسية واجتماعية تمكينية للنساء في مخيمي البقعة والشلالة. بالإضافة إلى ذلك، استطاعت منظمة النهضة (أرض) توزيع مساعدات نقدية طارئة بقيمة 300 دينار على 24 امرأة (في مخيمي البقعة والشلالة)، استنادًا إلى دراسة تقييمية لأوجه الضعف التي أجرتها منظمة النهضة (أرض)، بدعم من موظفي المنظمات. بعد معرفة تفاصيل وضعهن، وزعت منظمة النهضة (أرض) المال وطلبت من النساء تخصيصه بالطريقة التي يعتقدن بأنها الأفضل لتحسين أوضاعهن.

جُمعت القصص الـ 11 التالية في أوقات مختلفة خلال هذه العملية، بهدف التعرف على تجارب كل امرأة منهن وروايتها.

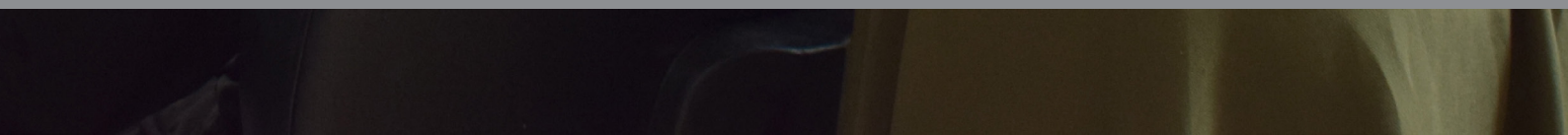

نساء في مخيم البقعة

يقع مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين على بعد حوالي 20 كم شمال العاصمة عمّان. وهو أكبر مخيم للاجئين في الأردن وأكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين أيضًا. وقد أنشئ المخيم في البداية في عام 1968، كأحد مخيمات الطوارئ الستة في المملكة والتي تم إنشاؤها لاستيعاب النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ونما بشكل كبير على مرّ السنين ليصبح موطنًا لحوالي 120,000 شخص (مركز العودة الفلسطيني، 2015).

أدى هذا النمو الهائل في عدد السكان إلى مساكن مزدحمة بالعائلات المقيمة في مخيم البقعة. وفي الواقع فإن الكثافة السكانية في المخيم هي الأعلى في الأردن حيث يعيش أكثر من 100,000 شخص في منطقة لا تتجاوز مساحتها ميلًا ونصف ميل مربع. وقد سُقفت المنازل والهياكل الأخرى بألواح معدنية مموجة ومواد بناء مؤقتة أخرى. كما تعرب العديد من النساء داخل مخيم البقعة عن مخاوفهن من تقليص المساحات الخاصة بأفراد الأسرة بسبب الزيادة في عدد أفرادها دون أن يقابلها توسعة في مساحة المساكن.

وتقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مجموعة من الخدمات العامة للمقيمين في المخيم تشمل المدارس، والعيادات الصحية، ومركز توزيع الأغذية، ومركزًا لإعادة التأهيل المجتمعي، ومركزًا لبرامج المرأة. ومع ذلك، أفادت الأونروا بأن سكان المخيمات يعانون مجموعة من التحديات، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وضعف النظافة الصحية، وخفض الخدمات التعليمية. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأونروا أيضًا إلى وجود نقص حاد في التمويل مما يؤدي إلى تخفيضات في الميزانية.

وبالنسبة للاجئين، فإن هذه التخفيضات في الميزانية قد انعكست إلى حد كبير على العيادات الصحية، التي يزعم سكان المخيم كونها مزدحمة باستمرار وتعاني قلة الأدوية المختلفة. وعندما لا يتمكنون من الحصول على الدواء في المخيم، يضطر اللاجئون إلى شراء الأدوية من الصيادلة خارج المخيم بتكلفة نادرًا ما يستطيعون تحملها، كما أنّ 46% من اللاجئين الفلسطينيين في المخيم غير منتسبين للتأمين الصحي (الأونروا، 2017).

وكما ذكر أعلاه، فإن الفقر والبطالة هما من أبرز التحديات التي تواجه سكان مخيم البقعة. وبناءً عليه، فإن الأونروا تقدر النسبة بحوالي 17%، على الرغم من أن النسبة الفعلية قد تكون أعلى بكثير (الأونروا، 2017). أما مخيم البقعة؛ فهو ثالث أكثر المخيمات فقرًا في الأردن، حيث أفاد أن 32% من اللاجئين الفلسطينيين في المخيم بأن دخلهم دون خط الفقر الوطني والذي يبلغ 814 دينارًا (مؤسسة فافو البحثية، 1997).

ويصعب على النساء في مخيم البقعة العثور على عمل بسبب القيود الاجتماعية التي تعني في الغالب منع الأقارب الذكور النساء من العمل في وظائف تنطوي على العمل عن كثب مع الرجال. كما أن النساء في المخيم أقل تعلمًا من نظرائهن من الذكور. ويرجع ذلك إلى أن الأسر تفضل إنفاق المال القليل الذي تملكه على تعليم الذكور، مما يجبر النساء في المخيم على الالتحاق بالعمالة غير الماهرة أو البقاء عاطلات عن العمل ببساطة (وكالة الأنباء IRIN، 2006). وإجمالًا، يؤدي ذلك إلى اعتماد النساء في المخيم ماديًا على أقاربهن الذكور. وقد دفع هذا الواقع العديد من المراكز النسائية في المخيم إلى القيام بدور هام في تمكين المرأة في مختلف المجالات مثل التدريب المهني، وتنظيم الأسرة، وتربية الأطفال، وتحديد النسل.

ومع بداية الأزمة السورية، لجأت الآلاف من الأسر السورية إلى مخيم البقعة. وتشير سجلات جمعية المركز الإسلامي -مخيم البقعة للاجئين- إلى أن هناك 600 عائلة سورية تعيش داخل المخيم، بالإضافة إلى نحو 1,200 أسرة سورية مسجلة في فرع الجمعية في عين الباشا. ويقال أن السوريين في مخيم البقعة واجهوا معدلات مرتفعة للإيجار في المخيم. ومع ذلك، فإنّ من أبرز القضايا الهامة هي التنافس المتنامي بين اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في المخيم على فرص العمل، حيث أن حاجة السوريين الماسة للدخل تدفعهم إلى قبول العمل بأجور أقل. وقد أوضحت جمعية المركز الإسلامي في مخيم البقعة أن العديد من العائلات السورية تتقاسم العيش في مسكن واحد، كما سجلت حالات تتقاسم فيها خمس عائلات (يبلغ مجموع أفرادها 19 أسرة) منزلًا تقل مساحته عن 100 متر مربع (الجزيرة، 2014).

وفي ظل عدم توفر أرقام رسمية، تشير المصادر إلى مئات الطلاب السوريين الذين يدرسون في مدارس مخيم البقعة. ولكن على الرغم من ذلك، تؤكد سجلات جمعية المركز الإسلامي أنّ حوالي 60% من الأطفال السوريين في سن المدرسة في المخيم غير ملتحقين بالمدارس، الأمر الذي يتطلب اهتمامًا فوريًا لإنقاذ جيل من الأطفال السوريين من الأميّة.

جمعية أمل للتنمية المجتمعية

كما تشرح أمل، مديرة جمعية أمل للتطوير المجتمعي، فإنّ عمل الجمعية يركز على بناء قدرات النساء من خلال توفير التدريبات التي تساعدهن على أن يصبحن مستقلات ماليًا وممكّنات اجتماعيًا، ومدركات لحقوقهن. وبالنسبة لأمل فإن «التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي المجالان الأساسيان لعملنا، فنحن ندرب النساء على المهارات التي تساعدهن على توليد الدخل لأسرهن، وأن يصبحن عضوات منتجات في المجتمع، وتفعيل أدوارهن كصانعات قرار في أسرهن».

وتقدم الجمعية أيضًا أنواعًا متعددة من المساعدة الطارئة مثل التبرعات النقدية والعينية للأسر التي هي في أمسّ الحاجة إليها، وهي تهتم كذلك بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أنها قامت في الماضي بتشغيل برامج تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم، إلا أن أمل قد عجزت عن تأمين التمويل اللازم للحفاظ على هذه البرامج.

«تستهدف برامجنا النساء والرجال الأردنيين والفلسطينيين والعراقيين والسوريين، دون تمييز على الإطلاق، ونحن نقدم خدماتنا لجميع المحتاجين». تقدر أعداد المستفيدين المباشرين من برامج المساعدة التي تقدمها الجمعية بحوالي 3000 ألف أسرة في مخيم البقعة والمناطق المحيطة به، كما تستفيد حوالي 1,000 امرأة من برامج بناء القدرات والتدريب التابعة للجمعية.

وكما توضح أمل فإنّ عقبات كثيرة تعرقل قدرة المرأة على العمل وإعالة عائلتها خاصة في سياق مخيم البقعة للاجئين. والواقع أن المعايير الاجتماعية، ونقص التدريب والتوعية، والفقر، والإعاقة، والأسر الممتدة هي عوامل يمكن أن تحد من قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمل المرأة كمقدم للرعاية يجعلها تعتمد ماليًا على أفراد الأسرة الآخرين أو المعونة، مما يعيق قدرتها على الحصول على حقوقها الأساسية. ومع ذلك، تضيف أمل أنه في كثير من الحالات، عندما يرى أقارب الذكور كيف يمكن لعمل النساء أن يخفف من الضغوط المالية على الأسرة، فإنهم يبدأون بتقبّله. وأضافت «عندما يعرف الأزواج والآباء والأخوة ما يمكن للنساء تقديمه، فإنهم يفكرون بالأمر مرة أخرى».

ومع ذلك، وكما تستطرد أمل في التوضيح، قائلة: «تعاني النساء والفتيات في المخيم كثيرًا من العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك الزواج المبكر، ونحن نعمل بجد لمكافحة هذه القضايا، وتعمل مبادرات بناء القدرات والتدريبات التي نقدمها، وخاصة برامج الوعي القانوني على المساعدة في إنقاذ العديد من النساء والفتيات من هذه الممارسات السلبية، ولكن الاحتياجات لا تزال ضخمة».

وبناءً على ذلك، فإن نصيحة أمل بأن يكون العمل على تمكين المرأة اقتصاديًا عملًا متعدد الأوجه. وبالإضافة إلى البرامج الأخرى التي تديرها، فإن الجمعية، بالتعاون مع مختلف المنظمات والجهات المانحة، تقدم قروضًا صغيرة للنساء لبدء مشاريعهن والبدء في توليد الدخل «، عندما نوفر للمرأة قروضًا للأسر المنتجة لكي تبدأ عملها فإننا نقوم بتدريبهن على كل التفاصيل التي تنطوي عليها العملية، من تلقي المال، وتسويق منتجاتهن، وأخيرا البدء في سداد قروضهن». وأوضحت أمل أنّ العملية مثمرة جدًا حتى الآن، حيث أنّ هذه المبادرات ساعدت على تغذية الجمعية فضلًا عن النساء اللواتي يستفدن منها. وردًا على سؤال حول ما إذا كانت هذه القروض قد دفعت المرأة لتواجه قضايا قانونية، قالت أمل إنها نادرة. وأضافت «منذ أن بدأنا ذلك، فإنّ نسبة 1% فقط من النساء لم يتمكن من سداد قروضهن، حتى في هذه الحالات، تمكنت الجمعية من سداد ديون النساء اللواتي لم يستطعن الدفع. حيث لا بد من التأكيد أن رفاه المرأة وتمكينها هو هدفنا الأساسي، ولن نعرض النساء اللواتي نخدمهن لأي ضرر أبدًا».

ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود الجمعية في التمكين الاقتصادي في أن تكون المرأة حازمة وممكّنة ومستقلة من الناحية المالية: «لا يهم ما إذا كانت النساء يعملن داخل منازلهن أو خارجها، فالأمر المهم هو أن تمتلك النساء وسائل محترمة وشريفة لتوليد الدخل لأنفسهن وأسرهن مع إحساسهن بالكرامة وهن يعملن من أجل تحقيق هذه الغاية».

قصص من البقعة

إيمان

مستقبل غامض

إيمان امرأة أردنية تبلغ من العمر 52 عامًا وتعيش في منزل مع أسرتها الممتدة والتي تتألف من ستة أشخاص، بما في ذلك نفسها، وزوجها، وأختها من زوجة والدها الثانية، وثلاث بنات من زوجة زوجها الثانية. وفي حين أن دعم هذه الأسرة الكبيرة سيكون، بالنسبة لمعظم الناس، تحديًا بحد ذاته، فإن كل فرد في أسرة إيمان (باستثنائها وزوجها) يعاني من أنواع مختلفة من الإعاقات. وبينما يعاني الجميع من إعاقات جسدية، تعاني البنتان الكبرى والمتوسطة أيضًا من اضطرابات النمو. ولتزداد الأمور تعقيدًا، يعاني زوج إيمان من مرض السكري كذلك.

كما هو الحال، فإنّ نفقات الرعاية الصحية لأسرة إيمان مرتفعة بالفعل. ومما يؤسف له أنّ وضعها يزداد سوءًا لكون زوجها غير أردني وغير مؤمن صحيًا، مما يعني أنه يجب دفع كافة تكاليف الرعاية الصحية من أموالهم الخاصة.

وإجمالًا، تراكمت الديون على أسرة إيمان حتى بلغت 1,000 دينار، كما لا يكفي دخل الأسرة لتغطية احتياجاتها الأساسية، وبالتالي يستمر الدَيْن بالازدياد. وفي نهاية المطاف، تعتمد إيمان على المساعدات المقدّمة من المنظمات بالإضافة للإمدادات غير المستقرة من الأدوية المجانية والتي تقدمها الأونروا.

«التمكين» لإيمان يعني قدرتها على رعاية أسرتها وتوفير وسائل الحياة الكريمة لها ولزوجها خاصة وهم يتقدمون في العمر.

واستخدمت إيمان مبلغ الثلاثمئة دينار أردني والتي قدمت لها كجزء من هذا المشروع، لسداد بعض الديون الطبية لعائلتها، وتمويل العلاج الطبي لزوجها. وعلى الرغم من كل هذه التحديات، فإنّ إيمان، 52 عامًا، تستيقظ كل يوم وتبذل قصارى جهدها للاهتمام باحتياجات عائلتها العديدة.

جميلة

نافذة «الفرص»

تغادر جميلة عائلتها للذهاب للعمل بدوام جزئي كعاملة نظافة لمدة يومين في الأسبوع. لدى جميلة 4 أطفال في المنزل -اثنان منهما تحت سن 18. على الرغم من رغبة جميلة في العمل بدوام كامل، إلا أنها تمضي ما تبقى من الأسبوع في المنزل لرعاية زوجها الذي يعاني من أمراض القلب المزمنة، والتي إن تركت دون علاج، يمكن أن تسفر عن نوبة قلبية، وحتى الموت. وللآن، خضع زوج جميلة لجراحتين بخصوص حالته.

ويتفاقم وضع أسرتها سوءًا بسبب انخفاض فرص حصولها على الخدمات، لكون الزوج غير أردني. حيث تعاني عائلة جميلة حاليًا من وطأة ديون طبية لفواتير بقيمة 4,000 دينار والتي يجب أن تسويّها بحلول نيسان/أبريل 2018 (بعد 9 أشهر من إجراء المقابلة). إلا أنه ولسوء الحظ، فإنّ المال الذي تجنيه جميلة من وظيفتها في التنظيف لا يكفي ببساطة، لذا فإن كيفية توفيره لأسرتها ولزوجها أمر يؤرقها يوميًا. فإذا عجزت جميلة عن سداد ديونها في الوقت المحدد، فمن المرجح أن تواجه هي وأسرتها مضاعفات قانونية خطيرة، بما في ذلك السجن.

«التمكين» يتمثل بقدرتها على تمويل الرعاية الطبية لزوجها، والاستمرار في توفير الرعاية لأطفالها، والعيش بدون ديون في نهاية المطاف.

كانت الحالة الاقتصادية لجميلة سيئة جدًا لدرجة أن منزلها كان يفتقر للنوافذ. حيث استخدمت بطانيات سميكة للاحتفاظ بالحرارة ومنع دخول الغبار في فصل الشتاء، أما صيفًا، فقد استخدمت الأغطية الرقيقة. ولتحسين أوضاعها المعيشية في المنزل، استخدمت جميلة الثلاثمئة دينار التي تم منحها لها ضمن هذا المشروع لشراء نوافذ.

خديجة

الاكتفاء الذاتي بعباية تلو الأخرى

خديجة امرأة مطلقة لديها ابن واحد، وهي العائل الوحيد في بيتها لكنها تستطيع بالكاد أن توفر المال لنفسها وابنها. خديجة غير قادرة على تلبية نفقاتها وتعتمد بشكل كامل تقريبًا على المساعدة الحكومية لدعم أسرتها الصغيرة وتسديد ديونها والتي تبلغ 3,000 دينار أردني.

استخدمت خديجة الذكية وواسعة المصادر مبلغ الثلاثمئة دينار والذي تم منحه في إطار هذا المشروع لشراء آلة التطريز التي تستخدمها الآن لتزيين العبايات والتي تقوم ببيعها بالشراكة مع متجر لبيع الملابس المحلية. في حين أنّ المال الذي تجنيه لا يكفي لتسديد ديونها تمامًا، إلا أنّ خديجة قادرة الآن على توفير احتياجات أسرتها الأساسية ودفع بعض ديونها شيئًا فشيئًا.

وتعزي خديجة نجاحها جزئيًا إلى أنّ الثلاثمئة دينار أردني التي تلقتها لم يُشترط سدادها. وعلى الرغم من أنها قد فكرت في الاستفادة من إحدى مؤسسات التمويل الأصغر لبدء أعمالها في وقت سابق، إلا إنها قد امتنعت عن ذلك خوفًا من المخاطرة بالديون. فخديجة لا يمكنها المجازفة بالسجن لكونها العائل الوحيد لابنها. ومما عزز مخاوفها معرفتها بحالات واجهت فيها النساء خطر السجن. وتتعلق أحدث حالة أشارت إليها في حديثنا بمجموعة النساء اللواتي تم إنقاذهن من السجن في أواخر ربيع عام 2017 لدى تدخل إحدى منظمات المعونة (1).

الاكتفاء الذاتي هو ما تعتبره خديجة «تمكينًا».

توضح خديجة أن هناك العديد من النساء اللواتي يرغبن في العمل من منازلهن لإعالة أنفسهن وأسرهن. لكن لسوء الحظ، تعترف بقلة المبادرات التي توفر لهن رأس المال لبدء مشاريعهن المنزلية دون المخاطرة بالديون. وترى خديجة أن مثل هذه المبادرات، كما في حالتها، تسير في الاتجاه الصحيح لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وهو ما تعتبره «تمكينًا».

1 للاطلاع على المزيد
http://www.jordantimes.com/news/local/activists-campaign-release-women-jailed-small-debts

منيرة

الديْن شأن عائلي

منيرة لاجئة فلسطينية متزوجة من مواطن أردني وأم لأربع فتيات من ذوات الإعاقة واللواتي -وعلى الرغم من أنهن في سن الدراسة- لا تذهب أي منهن إلى المدرسة. دون تقديم الكثير من التفاصيل عن حياتها، توضح منيرة أنهم غير قادرين على إرسال البنات إلى المدرسة لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليفها. وهي تعتمد اعتمادًا كليًا على المساعدات الحكومية والجمعيات الخيرية، وتتراكم حاليًا ديونها التي تزيد عن 1,000 دينار أردني. ولا تحصل منيرة على دعم من زوجها لأنه كثيرًا ما يدخل السجن ويخرج منه -جزئيًا- بسبب الديْن الذي يدين به.

وتعتبر منيرة أنّ الديْن من أكبر التحديات التي تواجهها، لذا فقد استخدمت مبلغ الثلاثمئة دينار أردني والتي قدمت لها من خلال هذا المشروع للمساعدة في سداد بعض ما يدينون به. في حين أن منيرة لديها العديد من الأفكار حول كيفية توفير المال لعائلتها وقد حاولت سابقا العمل من خلال الطبخ المنزلي، إلا أنّ المشكلة تكمن في حقيقة عيشها مع حمويها، المسيطرين للغاية حيث يرفضان السماح لها بالخروج من المنزل الأمر الذي باعتقادها قد يمكنها من كسب المزيد من المال.

بالنسبة إلى منيرة، «التمكين» هو أن يكون الشخص قادرًا على اتخاذ قراراته الخاصة، وأن يفعل ما في وسعه لتحسين حياته. وبطبيعة الحال، فإن منيرة ترغب في الحصول على وظيفة، ولكن في حال أقدمت على ذلك، فإنها ستواجه مشكلة مع زوجها وحمويها وهي لا تود أن يعلق أطفالها وسط هذه الخلافات، لذلك فهي تستمر في الضغط في محاولةٍ لتغطية نفقاتها رغم القيود المفروضة عليها.

بالنسبة إلى منيرة، «التمكين» هو أن يكون الشخص قادرًا على اتخاذ قراراته الخاصة، وأن يفعل ما في وسعه لتحسين حياته.

مليكة

تمكين المرأة تمكين لأسرتها

وكالعديد من النساء في الأردن، فإنّ مليكة، وهي امرأة أردنية من أصول فلسطينية، ترغب في حصول أطفالها على التعليم. ومع ذلك، وبسبب ديونها، التي وصلت إلى 4,000 دينار أردني كإيجار غير مدفوع، لم تتمكن مليكة إلا من إرسال بعض أطفالها إلى المدرسة. وبفضل مبلغ الثلاثمئة دينار أردني والذي قدمه هذا المشروع، تمكنت مليكة من شراء الملابس بأسعار مخفضة من بائع بالجملة، وبيعها في حيّها لتحقيق الربح. كما استطاعت في وقت لاحق توسعة أعمالها من خلال الحصول على البضائع من بائعين متعددين. وقد مكّن ذلك مليكة من البدء في تسديد ديونها، وكذلك تسجيل جميع أطفالها في المدرسة. الآن، يقوم زوجها بتوفير الدعم لها من خلال الحصول على البضائع من البائعين، كما يقوم ببيع بعض البضائع بنفسه.

تمتلك مليكة الآن الوسائل لتغطية تكاليف الرعاية الصحية لابنها الذي يعاني من شلل جزئي. كما أنها قادرة على نقله إلى المستشفى بانتظام لتلقي العلاج الطبيعي، مما يساعد على استقرار حالته. على الرغم من أنّ تكاليف الرعاية الصحية لابنها تستنفد حصة كبيرة من دخل مليكة، إلا أنها ممتنة لامتلاكها الوسائل لتغطية هذه التكاليف. في الواقع، قبل أن تتم مقابلتها، اشترت مليكة لابنها كرسيًا متحركًا جديدًا بحوالي 250 دينارًا حيث تعتقد أن الكرسي المتحرك الجديد أفضل بكثير وأكثر راحة بالنسبة لابنها من كرسيه السابق. وعلى الرغم من قدرتها على إعالة ابنها، تشعر مليكة بالحزن لعدم مقدرة ابنها على الالتحاق بالمدرسة بدوام كامل، ومع ذلك، رفضت السماح لإعاقة ابنها بمنعه من الحصول على التعليم بشكل كامل. ومن خلال اتفاق عقدته مع مدرسة ابنها، رتبت مليكة للمدرّس أن يأخذ ابنها إلى المدرسة مرة واحدة في الأسبوع فقط حتى يتمكن من الحصول على التعليم الخاص.

أن تكون «ممكّنة» يعني أن تكون قادرة على التوفير لعائلتها -معنويًا وماليًا.

وبفضل سعيها التجاري، ودعم عائلتها، بدأت مليكة بتسديد ديونها. وهذا أمر يحتمل التأخير: فعلى مليكة أن تدفع الآن مبلغ 500 دينار أردني لرعاية طفلها قبل البلوغ. وهي أم فخور، ولا شك في أنها ستتمكن من الاستمرار في دفع ديونها. وتشرح مليكة أنّ «التمكين» هو أن تكون قادرة على دعم عائلتها -معنويًا وماليًا. لذا، فهي حريصة على استمرار تطوير أعمالها ونجاحها.

نساء في الشلالة (العقبة)

يعتبر حي الشلالة في العقبة أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين غير الرسمية في الأردن، إلى جانب مخيمات مادبا والسخنة والأمير حسن. وعلى الرغم من كونها جزءًا من مدينة العقبة المزدهرة، إلا أنّ التخطيط التنموي لم يصل بعد إلى هذه المنطقة. ووفقًا لتقرير نشره المجلس الاجتماعي والاقتصادي الأردني بعنوان «دراسة الأحياء الفقيرة في العقبة»، فإنّ المساكن في مخيم الشلالة يمكن وصفها على النحو التالي:

«المخيم غير آمن وغير صحي، وتسكنه أسر تعاني من الفقر. وفي الشوارع الضيقة والمنازل القديمة المبطنة بألواح القصدير، يعاني سكان المنطقة من العوز والبطالة؛ فضلًا عن غياب الحد الأدنى من الخدمات مثل الصرف الصحي، وخطوط الكهرباء الآمنة، أو خدمات جمع القمامة الدوريّة. أما بالنسبة للصرف الصحي، يعتمد الناس في المخيم على الحفر الامتصاصية الفردية كوسيلة للصرف الصحي، وفي كثير من الحالات يتم تصريف الفضلات من خلال الممرات المجاورة لتقليل الكميات المتدفقة إلى الحفر الامتصاصية. وقد أدى هذا النقص في الخدمات والنظافة في المنطقة إلى انتشار الحشرات والقوارض والروائح، مما جعلها غير صالحة لحياة الإنسان «(المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني).

وفي الغالب، يقطن منطقة الشلالة في العقبة الفلسطينيون الذين يحملون وثائق سفر مؤقتة (معظمهم من لاجئي قطاع غزة)، ولاجئون فلسطينيون، وأردنيون فقراء، وعائلات اللاجئين السوريين مؤخرًا. ووفقًا للتقرير نفسه، فإنّ نحو 19% من الأسر التي تسكن في منطقة الشلالة ترأسها امرأة، وتقبع تحت صعوبات مالية (كما يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي). وبصورة عامة، يشكل الفقر، و الذي قد يصل في بعض الحالات إلى العوز، مشكلة رئيسية. ويقدر الدخل الشهري لـ 60% من سكان المنطقة بمبلغ 300 دينار. وتعيش حوالي 58.3% من الأسر في مساكن مستأجرة، في حين أنّ نحو 40% من الأسر تعتبر أنها تملك منازلها التي تعيش فيها وذلك لقيامها ببنائها (المجلس الاجتماعي والاقتصادي).

وبسبب الوضع القانوني غير المستقر للمقيمين، فإنّ عدم الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية، يمثل مشكلة رئيسية للسكان في المخيم. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أنّ غالبية المقيمين في المخيم ليس لديهم تأمين صحي، كما أنهم لا يستفيدون من المخططات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر مثل صندوق المعونة الوطني أو صندوق الزكاة، أو حتى تكية أم علي (وهي جمعية تقدم المعونة الغذائية إلى الأردنيين)، لاشتراط هذه البرامج الجنسية الأردنية للاستفادة منها.

ويؤدي عدم إمكانية الحصول على الخدمات العامة إلى زيادة مستويات الفقر المرتفعة مما له آثار مدمرة بين السكان. كما أوضحت أميرة مديرة مركز برنامج المرأة المحلي أنّ اختبارات الدم التي أجريت بين أطفال المخيم أظهرت أن 80% من الأطفال الذين تم اختبارهم مصابون بأشكال خفيفة من فقر الدم، في حين أن 20% منهم يعانون من فقر دم شديد نتيجة سوء التغذية.

«سكان الشلالة يكافحون للحصول على الحد الأدنى الأساسي للبقاء على قيد الحياة، وهم أحياء ولكنهم لا يعيشون حياتهم». (أميرة)

وكما لو أنّ هذه المشاكل غير كافية، فقد كافح سكان الشلالة لفترة طويلة سلطة العقبة والتي حاولت إزالة منازلهم في مقابل منحهم منازل جديدة في مناطق سكنية أقيمت في منطقة أخرى في العقبة لهذا الغرض. بالنسبة لأولئك الذين وافقوا على هذا العرض، فقد وجدوا أنفسهم الآن في منازل بعيدة جدًا عن وسط العقبة والتي تعاني محدودية وسائل النقل المتاحة، بجانب وقوعها في مناطق جغرافية معرضة لخطر الفيضانات المفاجئة، والمجمعات السكنية المزدحمة (عبابسة، 2012).

إلا أنّ الذين بقوا ما زالوا يعانون من تصاعد الضغوط. وقد أفاد أحد المتحدثين الرئيسيين في المنطقة، عن ورود حالات وُعد أصحاب العقارات فيها بالتعويض لدفعهم للانتقال إلى مناطق سكنية جديدة، والذين مارسوا بدورهم ضغوطًا على المستأجرين للمغادرة من خلال رفع الإيجارات، أو حتى تهديدهم. كما أفادت التقارير بأنّ مالكي العقارات كانوا قد لجأوا في بعض الحالات إلى دفع أموال للأزواج لمغادرة المنازل، وترك زوجاتهم وأطفالهم وراءهم، وبعد ذلك قام المُلاك بتهديد النساء لمغادرة منازلهن. وتنتهي هذه الحالات في الغالب بتخلي الرجال عن أسرهم أو في أحسن الأحوال، بطلاق زوجاتهم.

مركز برنامج المرأة في الشلالة

وعلى الرغم من أن الشلالة ليست مخيمًا فلسطينيًا رسميًا، فإنّ الأونروا توفر المظلة القانونية التي يعمل بموجبها مركز برنامج المرأة في منطقة الشلالة في العقبة. غير أن المركز يأخذ على عاتقه إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والوكالات المانحة لجذب التمويل والدعم البرامجي لسكان الشلالة. ويعمل في المركز متطوعون متفرغون يتبرعون بوقتهم وجهودهم لخدمة العائلات التي يقدم لها المركز خدماته.

وكما توضح، أميرة، مديرة المركز فإن المركز يقدم خدماته إلى حوالي 4,000 أسرة. وقد شهد هذا العدد زيادة بنحو 2,000 أسرة مع وصول العائلات السورية اللاجئة إلى المنطقة خلال السنوات الماضية.

«قد يكون الأمر صعب التصديق، ولكن دورات التوعية أنقذت حياة الكثيرين. وبسبب هذه الدورات، تمكنت العديد من النساء من الخروج من علاقات مسيئة، وتمكنت العديد من الفتيات من مقاومة زواجهن في سن مبكرة».

ونظرًا للظروف السيئة في المخيم، فإنّ المركز يعمل على مجالين رئيسيين: توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، وبرامج التوعية. وفي المجال الأول، فقد تمكّن المركز من تأمين المعونة الغذائية على شكل كوبونات نقدية للأسر الأكثر ضعفًا، من خلال برنامج مستمر يوفر قسائم غذائية تتراوح قيمتها بين 50 و150 دينارًا أردنيًا للأسر الفلسطينية/الأردنية، و100 دينار للأسر السورية. ويقدم المركز أيضًا مجموعة واسعة من البرامج التي تركز على رفع سوية حياة النساء والأطفال في المنطقة. ويهدف المركز إلى نشر الوعي بين النساء، وخاصة فيما يتعلق بمواضيع حقوق المرأة، والتربية الإيجابية، فضلًا عن التمكين القانوني.

كما تعاني المنطقة من نقص آخر في مجال التعليم وهذا النقص يتفاقم سوءًا بافتقار المدرسين إلى الخبرة الكافية في التدريس. وبحسب أميرة، فإن هذه المسألة هي أكثر إلحاحًا بالنسبة للأطفال السوريين من اللاجئين والذين أجبروا على إلحاق أطفالهم بمدارس بعيدة: «تم إقناع السوريين بنقل أبنائهم إلى مدرسة تبعد حوالي 20 دقيقة بالسيارة عن المنطقة، من خلال وعود أعطيت لهم بتوفير وسائل النقل وكذلك الوجبات المقدّمة للأطفال في المدرسة، إلا أنّ هذه الوعود لم تتحقق أبدًا».

«النساء والأطفال هم أكثر شرائح السكان ضعفًا في هذه المنطقة، فهم يقبعون تحت أكبر قدر من المعاناة بسبب الفقر، وانعدام الرعاية الصحية والوعي».

ومن بين اللمحات الباعثة للأمل في مجال التعليم، أشادت أميرة بمبادرة تم تنفيذها بالشراكة مع إحدى المنظّمات والتي قدمت دروسًا تكميلية للطلاب السوريين والأردنيين والفلسطينيين. «يهدف البرنامج إلى سد هذه الفجوة من خلال توفير دورات تكميلية للأطفال بعد ساعات الدوام المدرسي، كما يوفر التدريب المهني للطلاب، وهو ما ألهم إحدى المشاركات لبدء صنع إكسسوارات الخرز، والتي بدأت بيعها بعد ذلك والمساعدة في توفير الدخل للأسرة».

وفيما يتعلق بوضع المرأة، أوضحت أميرة أنّ المركز يسعى لتقديم الخدمات للنساء اللواتي يطلبن المساعد بسبب الاعتداءات التي يتعرضن لها في المنزل، وخاصة أنّ العنف بكافة أشكاله أمر شائع جدًا في المنطقة.

«تنشأ النساء على فكرة الخضوع التام للرجل، لذا فهن عاجزات عن مقاومة العنف الذي يتعرضن له، وحتى الأطفال، يقعون ضحايا لأشكال متعددة من العنف تمارس ضدهم من قبل آبائهم.»

كما بيّنت أميرة بتأثر شديد عدم وجود أي مركز للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة، «الأطفال المعاقون هنا ليس لديهم حقوق تقريبًا، ولا توجد مراكز تقدم الرعاية لهم، أما المراكز الأخرى في العقبة فهي مكلفة جدًا وبعيدة عن متناول معظم سكان المخيم إن لم يكن كلهم».

قصص من الشلالة

سارة

نسمة أمل

سارة، 27 عامًا، أم لثلاثة أطفال صغار. قبل ولادتها الأولى، عملت سارة بوظيفة مكنتها من إعالة عائلتها، وكانت العائلة مكتفية ماليًا. سكنت سارة وزوجها الطفيلة، ولكن بعد أن تعرضت ابنتها الكبرى، أوم، إلى نقص الأكسجين عند الولادة بسبب سوء الممارسة الطبية، انتقلت هي وأسرتها إلى العقبة لتوفير الخدمات الطبية التي تحتاجها ابنتها.

"هناك مركز يوفر العلاج الطبيعي في العقبة، لكنه بعيد جدًا عن مكان سكني، كما أن التنقل ذهابًا وإيابًا مكلف، لذلك في كل مرة أذهب إلى المركز أحاول مراقبة المعالجين وتعلّم كيفية قيامهم بتمارين العلاج الطبيعي، وبعد ذلك أطبق التمارين التي تعلمتها على ابنتي مرة أخرى في المنزل، وحتى الآن، فإن هذه الطريقة ناجحة».

تصطحب سارة ابنتها أوم إلى منظمة قريبة توفر خدمات الرعاية الصحية للأطفال ذوي الإعاقة. وتوفر المنظمة العلاج الطبيعي الأساسي والخدمات الأخرى. إلا أن المعضلة الأساسية تكمن في أنّ كلفة التنقل ذهابًا وإيابًا إلى المركز، تبلغ حوالي 6 دنانير لكل رحلة. ومع ذلك، فقد قامت سارة بملاحظة وتعلّم تقنيات العلاج الطبيعي التي يطبقها معالجو المركز على طفلتها، وبدأت بتطبيقها بنفسها، وقالت إن ابنتها في حالة أفضل بكثير الآن لتلقيها هذه العلاجات بانتظام.

وتوضح سارة أنّ المصاعب المالية التي تواجهها أسرتها تعزى في المقام الأول إلى تسديد قرض شهري بقيمة 100 دينار أردني وارتفاع تكلفة علاج ابنتها (على الرغم من وجود تأمين طبي عسكري يغطي تكاليف العلاج جزئيًا) بالإضافة إلى احتياجات خاصة أخرى مثل الحليب المجفف. ولدى سارة أيضًا طفلان أصغر سنًا، ،تبلغ أعمارهما ثمانية أشهر وثلاث سنوات على التوالي. يحتاج طفلاها الآخران أيضًا إلى الحليب والحفاضات، فضلًا عن الرعاية الكثيفة، وهو أمر يمنعها من الحصول على وظيفة.

بالنسبة لها، فإن الديون تشكل معضلة بالنسبة لعائلتها، حيث تتراكم الديون بانتظام للشهر التالي، لذا عليهم أن يرتبوا الديون التي تستحق الدفع كل شهر ضمن أولويات محددة. فعلى سبيل المثال، اشتروا فلتر المياه على أقساط، لأن المياه في العقبة مالحة جدًا، موضحة أن الكثير من الناس لا يستطيعون تحمل هذه التكلفة ولكنهم كانوا محظوظين لأنهم وجدوا شخصًا يبيع الفلاتر بالأقساط فانتهى الأمر بهم إلى دفع ضعف السعر، ولكن المياه ضرورية للبقاء على قيد الحياة إذ أنّ «عليك أن تشرب الماء للبقاء حيًا في نهاية المطاف». وأوضحت سارة أنها يجب أن تدفع الدفعة في الوقت المناسب، وإلا فإنّ البائع قد يقاضيهم. وتعرب سارة عن امتنانها لأنهم لم يواجهوا مشاكل قانونية بسبب الديون؛ ومع ذلك، فإنها تخشى أن يحدث شيء ما، وأن تضطرها الديون لمواجهة قضايا قانونية.

وعلى الرغم من عمل زوج سارة في خدمات الأمن، إلا أنّ راتبه الشهري البالغ 220 دينارًا لا يكفي لتغطية نفقاتهم، وغالبا ما يتغيب بسبب مسؤولياته. ومع ذلك، أعربت سارة عن رغبتها في الحصول على وظيفة في حال تواجد مرْفق يقدم الرعاية لأطفالها خلال النهار (مجانًا أو بتكلفة منخفضة)، على الرغم من أنها لا تزال غير متأكدة أيضًا ما إذا كان أي شخص قادرًا على توفير الرعاية الجيدة التي تقوم بتوفيرها حاليًا لابنتها، أوم.

استخدمت سارة جزءًا من المال الذي قدم لها لدفع ثمن العلاج الطبي لبنتها. واستثمرت الجزء الآخر لشراء أربع بطانيات بسعر مخفّض، ثم باعتها محققة ربحًا بقيمة 40 دينارًا أردنيًا في العملية. واستخدمت المال لشراء المزيد من البطانيات، ولكن خراب بطانيتين عطّل تقدمها. ولكنها لم تهزم وقالت إنها تسعى حاليًا لجمع مال أكثر لشراء المزيد من البطانيات.

سمر

عروس بعمر مبكر

سمر، 30 عامًا، من الغور، هي أم لخمسة أطفال، يبلغ عمر الأكبر 14 عامًا وعمر الأصغر 18 شهرًا. يبلغ عمر ابن سمر الثاني عشر سنوات، وهو أبكم. وقد طرد من المدرسة لعجزها عن تلبية احتياجاته الخاصة. ولا توجد في العقبة مدارس تربية خاصة للتعليم، كما أن المدارس الخاصة ليست خيارًا، ويذهب أطفال سمر الثلاثة الآخرون إلى المدرسة. دخل سمر المنتظم الوحيد هو راتب زوجها الذي يعمل عامل نظافة في القطاع العام براتب 200 دينار. في الآونة الأخيرة، أصيب زوجها بجلطة، أقعدته عن العمل.

ويشكل الدين أيضًا معضلة رئيسية لسمر. فلدى أسرتها ديون متراكمة مرتبطة بقرض شخصي من البنك، إلى جانب فواتير المياه والكهرباء المتأخرة، ودفعات ثانوية لحساب متجر البقالة المحلي.

وبالنسبة لسمر، فإنّ سداد القروض أمر بغاية الصعوبة. وهذا الأمر يؤثر على حياتهم أكثر من غيره. فالمال الذي يتلقونه محدود جدًا، والمساعدات المالية التي تتلقاها أسرتها من المنظمات الخيرية محدودة وغير منتظمة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يؤدِّ دين سمر إلى مشاكل قانونية؛ ومع ذلك، فإنها تتوقع مواجهتهم لمشاكل قانونية قريبًا، وخاصة إذا لم يعد زوجها قادرًا على العمل.

«أنا غير قادرة على العمل لأنني لا أملك أي تعليم، ولكن حتى ولو امتلكت، فلن أستطع أن أعمل وأترك أطفالي، أنا بحاجة لأن أرعاهم، فهذا واجبي».

استخدمت سمر المال الذي تلقته من منظمة النهضة (أرض) لتسديد بعض ديونها. وتعتقد أنها غير قادرة تمامًا على العمل خارج المنزل لأنها غير متعلمة. كما أنها مقدم الرعاية الرئيسي داخل عائلتها. وقالت إنها ترعى أطفالها، بما في ذلك ابنها الأبكم، وزوجها. وهي تؤمن إيمانًا راسخًا بأن رعاية أطفالها هي واجبها وهي لا تتوقع أي مكافآت مقابل ذلك. لا تثق سمر بأي شخص آخر لرعاية أطفالها. وأشارت أيضًا إلى أن زوجها يدعمها على الدوام إلا أنه وبسبب وظيفته كعامل نظافة في القطاع العام، فإنه يقضي ساعات طويلة كل يوم خارج المنزل، كما أنه يكون متعبًا جدًا لدى عودته.

سوسن

أسئلة صعبة؛ وإجابات غير واضحة

سوسن، 32عامًا، سورية وطالبة لجوء مسجّلة تقيم في العقبة مع أطفالها الثلاث (أعمارهم 7 و8 و15 عامًا)، وجميعهم كانوا يذهبون إلى المدرسة حتى هذا العام. قبل الحرب، اقترن زوجها بزوجة ثانية في سوريا. تسكن سوسن في الشلالة، حيث تحيا حياة منعزلة جدًا في شقتها المستأجرة، التي تستهلك راتبها الشهري البالغ 100 دينار أردني. وهي تعتمد بشكل كبير على كافة أنواع كوبونات الطعام والكوبونات الطبية، وتعترف أنها متأخرة في الدفع.

ويرجع السبب وراء تسرب أطفالها من المدرسة لتكلفة مواصلات المدرسة والساعات المتأخرة التي على ابنتها قضاؤها في المدرسة على حد سواء. تتعامل سوسن بسلبية كبيرة مع هذا الوضع.

كما أوضحت سوسن أنها استخدمت الأموال التي تلقتها من منظمة النهضة (أرض) لدفع الديون المتراكمة من فواتير الخدمات، وإيجار شقتها، وبعض رسوم الطبيب لابنها الأصغر الذي يعاني من مشاكل اللوزتين. ابن سوسن الأكبر هو المعيل الرئيسي للأسرة. حيث يذهب كل يوم بعد المدرسة إلى العمل ويوفر عمله لأسرته ما بين 70-50 دينار في كل شهر. يعيش زوج سوسن في لبنان مع زوجته الثانية وأسرته، وأحيانا يقدم الدعم لسوسن وأولادها عن طريق إرسال بعض المال (المبلغ الذي لا يتجاوز 150 دينارًا أردنيًا)، لكنها تعتمد بشكل أساسي على الأموال التي يحصل عليها ابنها، فضلًا عن المعونة المقدّمة من مفوضية اللاجئين (والتي يبلغ مجموعها حوالي 100 دينار أردني).

كما تواجه سوسن مشكلة أخرى وهي تعليم أطفالها الصغار. قبل بضعة أشهر، قررت وزارة التربية والتعليم إلحاق جميع الأطفال السوريين في العقبة بإحدى المدارس البعيدة عن سكن سوسن في الشلالة (على الرغم من أنهم كانوا يرتادون مدرسة قريبة، حيث لم تكن وسائل النقل مشكلة). والآن وقد التحق طفلها الصغير بالمدرسة، يجب عليها دفع حوالي 70 دينار أردني شهريًا لنقل أطفالها إلى المدرسة. والآن تعتزم سوسن سحب أطفالها من المدرسة، خاصة وأنهم يحضرون الدوام المسائي إلى جانب تكلفة نفقات النقل، كما يعتري سوسن القلق حول سلامة ابنتها وابنها الأصغرين.

الديون هي أيضًا معضلة رئيسية بالنسبة لسوسن. حيث توضح أن لديها ديونًا شهرية لصالح البقالة المحلية. ويمكنها في بعض الشهور أن تسدد هذا الدَيْن بالكامل، ولكن في الأشهر الأخرى يتعين عليها أن تسدده على أقساط. لم تواجه سوسن مشاكل قانونية مع الديون على الإطلاق وذلك لتعاطف الناس الذين تدين لهم بالمال معها على حد قولها.

«نحن نعتمد في المقام الأول على المال القليل الذي يكسبه ابني من عمله بعد المدرسة، والذي يساعدنا قليلًا لكنه لا يكفينا و يستمر الدَيْن بالتراكم. ولولا تعاطف الناس معنا لكنت تعرض للسجن بسبب هذه الديون».

تؤمن سوسن أنه إذا بدأ أولادها في الذهاب إلى المدرسة بانتظام، فإنّ بإمكانها العثور على وظيفة خارج المنزل. إلا أنّ -خاصة وهي تفكر في سحب أطفالها من المدرسة- احتمالات الحصول على وظيفة تتضاءل في هذه الحالة.

نبيلة

عندما لا يعود الصمود كافيًا

نبيلة، 38 عامًا، لاجئة سورية وأم لخمسة أطفال. بدأت مشاكل عائلة نبيلة عندما بدأ زوجها يعاني من حالة قلبية بسبب جلطة أصابته أثناء إقامتهم في مخيم الأزرق للاجئين السوريين. ولأنه كان في حاجة ماسة لإجراء عملية جراحية، وتم إدراجه على قائمة الانتظار، فقد دفعها خوفها على حياة زوجها، إلى السعي للخروج بشكل غير قانوني من المخيم للوصول إلى الرعاية الصحية العاجلة له خارجه.

وقد خضع زوج نبيلة للعلاج الجراحي، لكنه لا يزال بحاجة للخضوع إلى جراحة أخرى بتكلفة تقدر بـ 3,000 دينار. ومما يزيد من تفاقم الوضع سوءًا عجز أسرتها عن الحصول على المساعدات من المفوضية (لعدم حصولهم على بطاقة خدمات وزارة الداخلية) نتيجة لخروجها بشكل غير قانوني من المخيم مما يبقيهم في خوف دائم من الترحيل، ويزيد من تقييد حركتهم، وخاصة قدرة زوجها على الحصول على تصريح عمل والعثور على وظيفة.

«إننا نسعى جاهدين لتغطية الاحتياجات الاساسية للبقاء على قيد الحياة، ويمكننا الحصول على الغذاء والمأوى، ولكن إذا أصيب أحد أفراد الأسرة بالمرض، فسنصبح عاجزين ومعرضين للخطر».

توفي ابن نبيلة الأكبر عن عمر 21 عامًا في سوريا. لتبقى مع ولدين (توأم) وفتاتين. يعاني أحد ابنيها من التوحد، في حين أنّ الآخر أبكم. وتبلغ أعمار ابنتيها 14 و16 عامًا على التوالي، وكانتا تذهبان إلى المدرسة ولكنهما لم تعودا كذلك بسبب مخاوف نبيلة على سلامتهما. هذا الخوف له ما يبرره لتعرض إحدى بناتها للتهجم في الشارع، مما يضيف صدمة أخرى على الأسرة التعامل معها.

تحاول نبيلة توفير المال لعائلتها من خلال العمل بالتنظيف مقابل 100 دينار شهريًا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت في وظائف غير رسمية مختلفة مرتبطة بالطعام والطبخ، لكنها لم تنجح في الحصول على عقد ثابت من مطعم. وتعتبر قضيتها مهمة في فهم القيود الكثيرة التي يفرضها سوق العمل غير الرسمي على اللاجئين السوريين. أصيبت نبيلة -بسبب ضغوط حياتها على الأرجح- بحالة جلدية لا تستطيع تحمل تكاليف علاجها الطبي.

وتشرح نبيلة حقيقة عملها بدوام جزئي، ولكن دخلهم القليل لا يكاد يكفي لدفع ثمن الإيجار والمرافق. وتضيف أن عائلتها، رغم دخلها المحدود، قادرة على البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، توضح نبيلة أنه إذا حدثت مشاكل صحية، فإن أسرتها ستكون عاجزة، وضعيفة، ومعرضة للخطر. وتوضح نبيلة أن لديها كتلة تنمو خارج رأسها، مما يتسبب في ألم حاد لا تطيقه، لكنها غير قادرة على التماس العناية الطبية لأنها غير متاحة لها نظرًا لعدم امتلاكها أوراقًا رسمية، وفضلًا عن ذلك فهي غير قادرة على تحمل تكاليف الذهاب إلى مستشفى خاص.

هذه العوامل مجتمعة دفعت نبيلة للنظر في العودة إلى سوريا، كما أنها تستنفد حاليًا كافة المحاولات للحصول على الوثائق القانونية لنفسها ولعائلتها؛ ومع ذلك، إذا لم تنجح في ذلك بحلول نهاية عام 2017، فإنه لا خيار لديها سوى العودة إلى بلادها.

أميرة

في السعي لإيجاد حل مناسب

أميرة، 39 عامًا، تعيش في الشلالة. تسكن أميرة في منزل تشترك فيه مع سبعة أفراد آخرين من عائلتها، ويعاني والدها من إعاقة بدنية شديدة تتطلب رعاية على مدار 24 ساعة، ويساعدها أخواها العاطلان عن العمل في رعاية والدهم، وتقطن المنزل أيضًا إحدى شقيقاتها والتي يقضي زوجها محكوميته منذ أكثر من عامين بسبب جريمة عنف وابنتاها (إحداهما بكماء). أميرة ترعى بشكل رئيسي والدها وابنتي أختها من خلال مساعدة شقيقتها بالأعمال المنزلية والرعاية.

وتعيش الأسرة بأكملها بمبلغ 250 دينارًا، وهو معاش الضمان الاجتماعي للأب. وتعتقد أميرة أن فرصها في الحصول على وظيفة خارج المنزل ضئيلة جدًا، خاصة أنها هي من تقدم الرعاية الكاملة لأبيها. وتشرح مخططها لشراء آلة الخياطة والعودة إلى مهنتها كخيّاطة لأن هذا يمكن أن يكون السبيل الوحيد بالنسبة لها لرعاية والدها والمساعدة في توفير دخل إضافي. وأوضحت أميرة أنها قد استخدمت الأموال التي تلقتها من منظمة النهضة (أرض) لدفع ثمن علاج والدها الطبي، فضلًا عن سداد بعض الديون لمحل البقالة.

«لا أستطيع العمل خارج المنزل. لا بد لي من رعاية والدي. أنا أفكر في شراء ماكينة خياطة واستئناف تدريبي في هذا المجال. هذا هو السبيل الوحيد لأكون قادرة على رعاية والدي ومحاولة توفير المزيد من الدخل للأسرة»

دهب

حياكة فرص التمكين

دهب، 42 عامًا، أم لأربعة أطفال يعيشون في الشلالة. يعاني ابناها الأكبر والأصغر من الشوكة المشقوقة –وهي حالة تصيب الحبل الشوكي. ولا يمكن لابنها الأكبر الذهاب إلى المدرسة للعجز الناتج عن إعاقته، كما يواجه الابن الأصغر حالة مماثلة. يعمل زوجها كحارس، ويوفر للأسرة دخلًا شهريًا يبلغ 300 دينارًا.

تذهب دهب إلى إربد مرة واحدة في الشهر لمتابعة العلاج الطبي لأبنائها والذي يغطي تكاليفه جزئيًا المجلس الأعلى للإعاقة. وترتاد ابنتاها الصفين الثالث والخامس في المدرسة. وهي وعائلتها يقيمون في شقة مستأجرة تفتقر إلى التكييف.

حاولت دهب الحصول على عمل بأجر من خلال منظمة محلية (برنامج المرأة) لكن إعاقة ابنها تتطلب منها اهتمامًا بدوام كامل، لكونها مقدم الرعاية الرئيسي له. وبرغم الصعاب، تستخدم دهب آلة الخياطة للعمل أحيانًا كخيّاطة منزلية. عندما سئلت عن كيفية استخدامها للمال، قالت أنها قامت بتخصيصه على النحو التالي: -1 تحسينات المنزل التي تشمل إصلاح المكيف وشراء مراوح؛ -2 دفع الإيجار المتأخر؛ -3 تصليح ماكينة الخياطة.

نهايةً، اشترت دهب مروحة لعائلتها للوقاية من ارتفاع درجات الحرارة في العقبة خلال فصل الصيف. وأوضحت أنها تمكنت من إصلاح آلة الخياطة مما يمكنها من جني دخل إضافي لشراء الضروريات. واستخدمت ما تبقى من المال لعلاج أطفالها حيث تدفع 20 في المائة من التكلفة الإجمالية لتكاليف العلاج. وسيخضع ابن دهب لعملية جراحية قريبًا، ولكن على الرغم من فرص النجاح الضئيلة، فهي تأمل في أن يتمكن ابنها من المشي مرة أخرى والذهاب إلى المدرسة. إذا نجحت الجراحة، فإنها سوف تكون قادرة على الحصول على وظيفة، والمساعدة في دعم أسرتها، والبدء في سداد ديونها.

«ما زلت صغيرة، أتمتع بصحة جيدة، وكنت أعمل في الماضي، وأساعد في توفير الدخل لعائلتي، ولكن الآن لا أستطيع لحاجة أبنائي لرعايتي، عند شفاء أبنائي وذهابهم إلى المدرسة، سأحصل على عمل».

تفهّم كفاحهن

ومن بين الحالات الأربع والعشرين للمساعدات النقدية الطارئة التي تم توثيقها في المشروع، سيتم تصنيف أربع حالات فقط على أنها قصص «ناجحة» في إطار الفهم التقليدي للتمكين الاقتصادي للمرأة. هذا الفهم الذي يعتبر أنه من خلال توفير المال للنساء، ومن خلال أعمالهن (وربما بدعم من الأسرة والمجتمع) يصبحن قادرات على توليد الدخل (كخطوة أولى لكسر حلقة الفقر). وعلى الرغم من فخرنا العظيم بالنساء الأربع اللواتي تمكّن من تحدي الصعاب وتحسين حياتهن بشكل كبير من خلال هذا المشروع، وبعد معرفة الظروف الصعبة المحيطة بكل من هؤلاء النساء، فإننا نعتقد أنه من غير الواقعي في نهاية المطاف، ومن غير العدل أن نعتقد أنّ كل امرأة قادرة على تحويل كمية صغيرة من المال إلى حياة الاستقرار الاقتصادي والتمكين. ويهدف هذا القسم لتحليل كفاح هؤلاء النساء.

تفهّم كفاحهن

ونحن في منظمة النهضة (أرض) إذ نضع كرامة النساء والمصاعب التي يواجهنها نصب أعيننا، فإننا نرفض رفضًا قاطعًا اعتبار النساء اللواتي ما زلن يكافحن حتى بعد تلقي المساعدات النقدية على أنهن «غير ناجحات». وفي رأينا، فإنّ الفهم التقليدي (وقياس) التمكين الاقتصادي للمرأة يثبت قصوره في أحسن الأحوال، أما في أسوأ الأحوال، فإنّ هذا الفهم سالب للتمكين (مستضعف) في سياق النساء اللواتي يعانين من الفقر، حيث يتجاهل بصورة يرثى لها الظروف الهيكلية للتحديات التي تواجهها بعض النساء، وصمود المرأة في مواجهة أشد المحن صعوبة.

وفي الواقع، ومن وجهة نظرنا، فإنّ قصص الحياة التي شاركنها معنا تظهر أمرين: أولًا، على الرغم من التحديات التي يواجهنها، ما زالت النساء قادرات على الصمود مع امتلاك القدرة على التحمل في خضم الصعوبات الاقتصادية الشديدة؛ ثانيًا، يجب أن تشمل جهود ممارسي التنمية من أجل تمكين المرأة اقتصاديًا في سياق النساء الفقيرات في الأردن تحليلًا قائمًا على مبادئ الاقتصاد النسوي في حال أرادوا وضع حد لدورة الفقر لدى النساء في الأردن بالفعل.

العوامل الأكثر إلحاحًا والتي تعوق تمكين المرأة اقتصاديًا في مشروعنا تتعلق بقضيتين رئيسيتين: الديون القائمة وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. يقود هذان العاملان، جنبًا إلى جنب، مع الإطار المعياري الاجتماعي المقيّد للغاية لحقوق المرأة، وفي بعض الحالات، عدم وجود الخلفية التعليمية ذات الصلة إلى «دورة الفقر» التي يصعب التغلب عليها.

تفهّم الديْن

وفي حين تم كتابة الكثير فيما يخص أسباب الديْن العام الأردني والتخفيف من حدته، إلا أن القليل يُعرف فيما يخص تأثير الديون على مستوى الأسر في الأردن. وتعاني كافة النساء المشاركات في هذا المشروع من الديون، وكلهن يشعرن بالقلق إزاء الديْن. وفي الأردن، يمكن أن يؤدي الديْن المالي، وفقًا للظروف، وإذا ترك دون سداد، إلى السجن (انظر الملحق 3). وفي سياق هذا التقرير، تراوحت الديون بين القروض المستحقة لمحلات البقالة والديون الصغيرة المستحقة للأقارب، إلى أعباء مالية كبيرة تتجاوز 1,000 دينار أردني (معظمها في سياق النساء في مخيم البقعة).

ومما لا يثير الدهشة أنّ الأسباب الصحية كانت أهم العوامل المساهمة في الديْن في دخل الأسر المعيشية، وقد جرى تحليل أثرها بثلاث طرق رئيسية هي: الحد من الدخل، وزيادة الإنفاق الأسري، والحد من فرص النساء في الحصول على الدخل. في حين يناقش هذا القسم العاملين الأولين، سيتم مناقشة العمل الأخير في قسم العمل الرعاية غير مدفوع الأجر التالي.

فمن ناحية، أدت الظروف الصحية إلى الحد من دخل الأسرة في حالة ما لا يقل عن أربع نساء في مخيم البقعة والشلالة يعاني أزواجهن من حالات مرتبطة بالقلب أو ارتفاع ضغط الدم أو مرض السكري مما يقعدهم عن العمل. وفي حين آخر، تؤثر هذه الأمراض المزمنة على نسبة كبيرة من السكان، بطبيعتها المنهكة والتي تعني أن الرجال -الذين هم في معظم الحالات المعيلون الأساسيون لأسرهم- غير قادرين على العمل مما يخفض أو يجمد دخل الأسرة تمامًا. أما بالنسبة للأسر التي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي العامة (المقتصرة على المواطنين الأردنيين)، فإنّ لتجميد دخل الأسرة آثارًا مدمرة في زيادة الحاجة إلى قروض نقدية تستدينها من الأقارب والمؤسسات المالية.

ومن ناحية أخرى، تشكل التكاليف الصحية نصيب الأسد من الديْن المالي أو السبب الرئيسي الذي قد يقود الأسر إلى الاستدانة. وفي الواقع، فقد ارتفع الإنفاق السنوي على الصحة في كافة أنحاء الأردن بنسبة 58% بين عامي 2008 و2013 (اليونيسيف، 2016). ويضاف إلى ذلك أنه على الرغم من تحديد التغطية الشاملة للتأمين الصحي كأولوية للحكومة وفقًا للإستراتيجية الوطنية الأردنية لقطاع الصحة في الأردن للأعوام 2015-2019، إلا أنّ ما يقدر بنحو 86% من الأردنيين فقط لديهم شكل من أشكال التأمين الصحي وفقًا لأرقام عام 2003 الصادرة عن وزارة الصحة. صحة هذا الرقم غير مؤكدة؛ ومع ذلك، فإنّ البعض يشير إلى أنّ نسبة الأردنيين الحقيقية في مجال التأمين تقل عن 78% (وزارة الصحة، 2013).

2 للاطلاع على المزيد، انظر: إستراتيجية الأردن للحد من الفقر

وحتى بالنسبة للنساء المؤمّنات صحيًا في المنطقتين، فإنّ التكاليف غير المدفوعة للعلاجات المستمرة والمتخصصة لأطفالهن المعوقين وأزواجهن المرضى تعني عبئًا ماليًا. حيث يكرّس جزء من الأموال النقدية لتغطية التكاليف الصحية لأحبائهن جزئيًا. أما غير المؤمّنات، فتشكل الحاجة إلى دفع النفقات الطبية من أموالهن الخاصة تحديًا كبيرًا لهن في كثير من الأحيان. وكما هو حال نبيلة، المستفيدة من هذا المشروع، والذي خضع زوجها بالفعل لعدد من العمليات الجراحية بسبب حالة قلبه، وما زال بحاجة إلى عمليات جراحية أخرى والتي تبلغ كلفتها ما يقدر بـ 3,000 دينار -وهو مبلغ كبير بالنسبة لمعظم الأردنيين- ولكنه بالتأكيد مبلغ ضخم للاجئة سورية تبلغ من العمر 38 عامًا ولأسرتها.

وبالنسبة لأشخاص مثل نبيلة ففي الواقع يضيف ازدياد الإنفاق من أموالهن الخاصة على الرعاية الصحية ضغوطا إضافية على الموارد التي قاربت على النفاد (أو غير الموجودة أصلًا). ومن الصعب على النساء -حتى بالمساعدات النقدية- إعالة أسرهن ماليًا بالإضافة لدورهن في توفير الرعاية الصحية المتوقعة من المجتمع (وأسرهن) 3.

تشكل الإيجارات والمرافق وغيرها من المستلزمات المنزلية الأساسية نفقات إضافية والتي تقود النساء المشاركات في هذا المشروع إلى الاستدانة. ولما سجل انخفاض الدخل في بعض أفقر الأسر ليبلغ 150-100 دينار أردني في بعض الأحيان، فإنّ تكاليف الإيجار التي تم توثيقها بشكل منتظم أظهرت صعوبة الوفاء بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع تكلفة الكهرباء والماء في الأردن له آثار مدّمرة بين الأسر الأكثر فقرًا، وقد كشفت العديد من النساء عن عدم قدرتهن على سداد فواتير الخدمات. ومن الجدير ملاحظته أنّ معظم النساء أعربن عن عزمهن على استخدام جزء من المبالغ النقدية المقدّمة لدفع فواتيرهن المتأخرة، لأنهن يكافحن من أجل تجنب وقف هذه الخدمات. ولم تستكشف هذه الدراسة الطريقة التي تقوم بها شركات المرافق العامة باحتساب فواتير العملاء في هذه المناطق الفقيرة، حيث تشير الأدلة القولية إلى أنه قد يكون هناك توزيع غير عادل لتكلفة المرافق في الأردن، حيث تدفع المناطق الأكثر ثراءً مبلغ مساويًا أو حتى أقل لاستهلاك الكهرباء والماء.

3 تم تحليل تأثير التكاليف الصحية بين أسر اللاجئين السوريين من قبل اليونيسف، الجري على الفراغ (2016).

ولا توضح الدراسات التي تعنى بالفقر المستلزمات المنزلية الأساسية التي ينبغي توافرها لدى الأسر، كما في حالة فلاتر المياه في العقبة. ووفقًا لسارة، على سبيل المثال، فإن الملوحة ونوعية المياه المنخفضة تعني أنه يجب على كل أسرة في العقبة وضع إستراتيجية لتحسين نوعية مياه الشرب والطهي التي تتراوح بين غلي المياه وتركيب الفلاتر. وبما أنّ تكلفة الفلتر الواحد تصل إلى حوالي 400 دينار أردني، فإنّ معظم العائلات في منتجع الشلالة تدفع هذه التكاليف على أقساط، والتي يجب سدادها أو مواجهة مشاكل قانونية أخرى. وأشارت إحدى النساء إلى حاجتها إلى ترتيب أولوية المدفوعات بما يجنبها المشاكل القانونية. وفي حالة أخرى، استخدمت الأموال النقدية لتركيب النوافذ، حيث كانت الأسرة في مخيم البقعة تعيش في منزل بدونها، وتعالج بوضع أغطية خفيفة خلال فصل الصيف في الفتحات ووضع بطانيات تثبت على الخشب الصلب خلال فصل الشتاء.

وقد لجأت معظم النساء اللواتي جرت مقابلتهن في هذه الدراسة إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتهن المالية. غير أن تسديد القروض يشكل مصدرًا للتوتر. ومن المثير للاهتمام عدم مشاركة أي من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في أيّ من برامج التمويل الأصغر، حتى أنّ إحداهن ترفضه تمامًا . وتستند مخاوفهن وقلقهن إلى الطبيعة التي لا ترحم للقانون التي تحول الديْن غير المدفوع إلى السجن. وفي أيّار/مايو 2017، قام نشطاء في الأردن بحملة ضد سجن النساء المدينات بمبالغ أقل من 500 دينار.4

على الرغم من أن معظم برامج التمويل الأصغر في الأردن لا تلجأ إلى تنفيذ القوة الكاملة للقانون، ففي السيناريوهات الأقل دراماتيكية، أفيد بكيفية لجوء النساء اللواتي قبلن قروض التمويل الأصغر إلى إستراتيجيات التعامل السلبية مثل الاعتماد على مدخراتهن (مما يحد من قدرتها على تمويل مسائل أخرى، مثل المدرسة أو الرعاية الصحية) أو إلى أزواجهن في ظل عدم قدرتهن على تحمّل سداد القرض (الغارديان، 2014).

نهج قائم على الحقوق لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

كانت أحد المعايير لحصول النساء على المساعدة النقدية من خلال هذا المشروع أن يعاني أحد أفراد أسرتها من إعاقة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن كافة الحالات المختارة مسبقًا قبل التقييم كانت قد شملت بالفعل حالات لأفراد من ذوي الإعاقة. ونتيجة لهذه العملية، فإن نسبة النساء اللاتي يقدمن الرعاية لشخص معوق في دراستنا مرتفعة، وقد لا تعكس بالضرورة السياق الأوسع للأردن ككل.

ومن المؤكد أن التكاليف المالية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعة، وتعتمد اثنتان على الأقل من المستفيدات من هذا المشروع على دعم الحكومة أو مقدمي المعونة لمعالجة أفراد أسرهن المعاقين، وبعضهن الآخر يكافحن لدفع كامل هذه التكاليف المالية من تلقاء أنفسهن.

كثيرًا ما تكون التكاليف المالية المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة واضحة؛ ومع ذلك، تواجه النساء بشكل خاص عددًا من التكاليف الإضافية. وكثيرًا ما تكون هذه التكاليف «غير مرئية»، وبالتالي فإن أثرها على المرأة لا يعترف به ولا يقدّر. ويمكن قياسها من حيث تكلفة الرعاية والوقت، فضلًا عن تكلفة العبء النفسي لتوفير الرعاية.

وكما ذكر سابقًا في هذا التقرير، فإن النساء والفتيات مسؤولات أساسًا عن توفير الرعاية لأسرهن، وهي مهمة مرهقة خاصة عند توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الواقع، تقدم النساء، أكثر من الرجال والفتيان، الرعاية المالية والاجتماعية والنفسية والجسدية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة للعيش بكرامة (كامل، 2015).

وغالبًا ما يعني الوقت الذي تستثمر فيه النساء في توفير هذه الرعاية -كما ورد في عدد من القصص أعلاه- أنّ المرأة غير قادرة على التماس فرص توليد الدخل. وقد انعكس ذلك في دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي وجدت أن نحو 40% من المجيبين اعتبروا «التوظيف» عائقًا أمام أفراد أسر المعوقين. غير أن ما يقرب من 25%، أفادوا بأن الحصول على التعليم يشكل عائقًا بذات الأثر المدمر أيضًا. وهذا أمر مفهوم عند النظر إلى أنّ الأسر تنفق في المتوسط 11 ساعة كاملة في اليوم مع أفرادها المعاقين. (برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، 2011).

وأبرز التقرير نفسه، الذي لا يقدم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، أنّ «الأمهات والآباء» أكثر عرضة من أي فرد آخر في المنزل لرعاية المعاقين. ومع ذلك، توحي النتائج التي توصلنا إليها بقوة بأنّ الأمهات، على الأغلب، هن من يقدمن الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة.

للمزيد http://www.jordantimes.com/news/local/ activists-campaign-release-women-jailed-small-debts

التحديات التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة للمرأة مبيّنة بالتفصيل في تقرير صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2013). والواقع أن العبء غير المتكافئ الذي تتحمله المرأة في توفير الرعاية في مقابل ما يتحمله الرجل يؤدي في كثير من الأحيان إلى الحرمان أو الحد من ممارستهن للحق في التعليم، أو الرعاية الصحية، أو العمل المأجور، أو الترفيه، والراحة. وكثيرًا ما ينظر إلى العبء الذي تتحمله النساء على أنه واجب «المرأة» ويعتبر أمرًا مفروغًا منه. إلا إنه، إن تم احتساب القيمة المالية لهذا العمل، نجد أنها قد تشكل ما يصل إلى 39% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2013).

ونظرًا للوقت والطاقة العاليين اللذان تستغرقهن النساء في أعمال الرعاية، وخاصة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنه من المنطقي أنّ مجرد تزويد النساء بالمال أو بالقروض أمر غير كافٍ لتحسين وضعهن الاقتصادي إلى حد كبير. وخاصة عند الأخذ في الاعتبار التكاليف العالية للرعاية الصحية العامة، وكذلك الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة التي قد تأخذ الأسبقية على المبادرات التي قد تؤدي لتوليد الدخل.

قد يكون فهم كيفية تشكيل أثر عمل الرعاية غير المدفوع الأجر عبئًا خطيرًا على تمكين المرأة اقتصاديًا ، أمرًا غير واضحًا ولكنه في ذات الوقت، أمرٌ هام وذو صلة، ويتمثل بالضرر الذهني الذي يصيب مقدمات الرعاية عند توفير الرعاية لذوي الإعاقة. وفي دراسة عن النساء اللاتي تقدمن الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، أفادت النساء بأنّ صحتهن وسعادتهن قد تأثرتا سلبًا أثناء قيامهن بهذا الدور (عندليب، 2014). وفي الوقت نفسه، أفادت 47% من النساء أنهن يعانين من مشاكل في النوم، في حين قالت 43% منهن أنهن يعانين من الصداع بشكل منتظم. وعلى الرغم من هذه التعقيدات، فإنّ الخدمات الاجتماعية المتاحة -سواء بالنسبة للمعاقين أو مقدمات الرعاية- تظل محدودة للغاية.

في حين أنّ النساء في برامجنا يقمن بواجباتهن بسعادة واعتزاز لما لعملهن من قيمة لا تقدر بثمن، فإنه لا يمكن الاستهانة بما يوفره كفاحهن لأسرهن. بيد أنّ الفهم التقليدي للتمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يقاس إلى حد كبير بمشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي، يسهم في تدهور الحالة النفسية للمرأة. حيث أظهرت البحوث التي أجريت مع مستفيداتنا أنّ بعض النساء أظهرن مشاعر تقدير أقل لذواتهن بسبب تشجيع عدد من منظمات المعونة لهن على الدخول في سوق العمل الرسمي، دون إيلاء اعتبار كبير (أو فهم) للمسؤوليات الواسعة التي تتحملها النساء في منازلهن. إلا أنه، وعند تذكير النساء بالقيمة المتأصلة للعمل الذي يقمن به في المنزل، والمساهمة التي يقدمنها لأسرهن ومجتمعهن، فإنّ مزاجهن أظهر تحسنًا فوريًا.

الطريق قدمًا

طبق مشروع «لديك فرصة» نهجًا قائمًا على الحقوق في التمكين يهدف إلى تمكين المرأة في جيوب الفقر في الأردن من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني وتوفير المساعدة النقدية. وفي حين تم توفير النقد استنادًا إلى معايير الضعف المستخدمة لتحديد الأفراد الأكثر حاجة، إلا أن الإسهام في توفير نافذة صغيرة من الفرص للنساء للتفكير وتطبيق مبادرات «يمكن أن تتيح فرصة لهن» من ضمن أهداف المشروع أيضًا.

وقد قادتنا قصص هذه النساء وتواصلنا على مدار الوقت معهن في مواقف مختلفة إلى فهم ضرورة النظر في نُهُجٍ أكثر شمولية لمعالجة أحوالهن في سياق الفقر (إن كانت عابرة في بعض الحالات إلا إنها على الأغلب مستمرة) وعلاقة هذه النُهُجِ بالتمكين الاقتصادي.

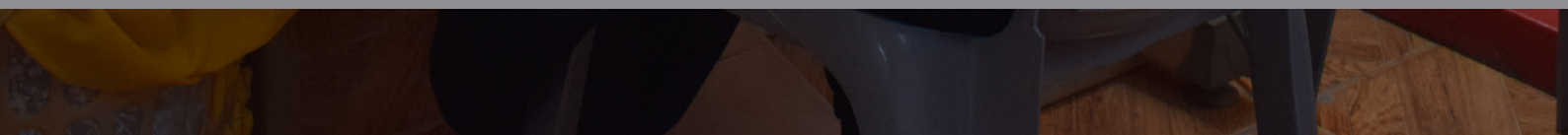

الطريق قدمًا

وبين الدروس الرئيسية المستفادة يأتي التقدير العميق لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة، ولا سيما في سياق الإعاقة التي تستهلك أكبر حصة من الوقت الإنتاجي لها. وكما ذكر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعام 2013، فإنّ «هذه المسؤولية الثقيلة وغير المتساوية عن الرعاية غير المدفوعة الأجر تشكل عائقًا أمام مشاركة النساء بشكل أكبر في سوق العمل، مما يؤثر على الإنتاجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر» كما أنها تشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق النساء. والدرس الثاني يشير إلى العبء الثقيل للديون وآثارها على النساء فيما يخص النظر في الاستفادة من أي نوع من قروض المشاريع الريادية.

وفي حين لا توجد حلول سهلة لكسر دورة الفقر التي تواجه هؤلاء النساء، فإنّ عرض نتائج المشروع لممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة والذي استضافته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مشكورة، يظهر الحاجة إلى إعادة النظر في النهج الحالية لتمكين المرأة اقتصاديًا في الأردن. وفي حين أن هذا التقرير لا يسعى إلى التقليل من دور الحلول الموجهة نحو السوق، فإنه يسعى إلى إدماج تحليل الاقتصاديين النسويين وآراءهم في محاولة لمعالجة بعض الحقائق التي أعربت عنها النساء في سياق هذا المشروع.

وباعتبار منظمة النهضة (أرض) منظمة تعنى بحقوق الإنسان، فإنها تؤمن إيمانًا قويًا بأنّ التمكين ينبغي أن يكون عملية تحويلية للأفراد والمجتمعات وتؤدي لتحقيق حقوق الإنسان الأساسية. وعليه، فإنه من الممكن الاستفادة من كافة التوصيات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها فيما يخص أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر عند النظر في تمكين المرأة اقتصاديًا في سياق الأردن، وإن كان ذلك مع بعض الإضافات التي تعمل على تكييف هذه التوصيات بما يلائم الواقع الأردني.

وتسلط النقاط الواردة أدناه الضوء على التوصيات الأكثر صلة بالموضوع والمقدّمة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بهدف توفير بعض المؤشرات نحو إستراتيجية شاملة لتمكين المرأة اقتصاديًا بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والاقتصاد النسوي :

على مستوى السياسات:

1. النظر في قياس عمل المرأة غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية. وكما أوضحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان «إنّ الافتقار إلى بيانات موثوقة والقابلة للمقارنة والمصنفة حسب نوع الجنس عن عمل المرأة في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر يشكل عقبة رئيسية أمام وضع السياسات القائمة على الأدلة والتي تراعي الاعتبارات الجنسانية، مما يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة للذين يؤدون قدرًا كبيرًا من العمل بدون أجر. ولذلك ينبغي أن تجري الدول دراسات استقصائية منتظمة لقياس استخدام الوقت، بغية التعرف إلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها».

2. على الرغم من أن كافة النساء اللواتي تمت مقابلتهن لهذا التقرير فخورات بعملهن في رعاية أسرهن، فإنّ قياس عمل المرأة في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر سيكون بادرة رمزية قوية لاستعادة كرامة النساء وثقتهن بأنفسهن فيما يتعلق بالمجتمع، حيث أنّ قياس قيمة عملهن سيؤدي إلى التوفيق بين مفاهيم التمكين الاقتصادي للنساء القائمة على المردود النقدي وواقعهن الحالي.

3. تطبيق منظور الرعاية عند صنع السياسات، بحيث تتحدى فيها السياسات والبرامج القوالب النمطية الجنسانية المتعلقة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعزيز توزيع أكثر مساواة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان). ومن شأن ذلك أن يشدد على رسالة نحو العدالة بين الجنسين، وهي ضرورة ملحّة في السياق الوطني.

4. النظر في مخططات للتخفيف من وطأة الديون لمساعدة الناس على التعامل مع المشاكل الناجمة عن تلك الديون. وقد يكون البديل عقوبات بديلة (أو دون فرض عقوبات) على الديون التي تقل قيمتها عن 500 دينار أردني المتكبّدة في إطار خطط مالية معينة (ديون التمويل الأصغر). وبما أن معظم برامج التمويل الأصغر توفر مخططات قروض تتراوح بين 200 و500

دينار أردني، فإن تخفيف العقوبات من شأنه أن يخفف من مخاوفهن وقلقهن بشأن إمكانية تراكم المزيد من الديون، وبالتالي تشجيع النساء على الاعتماد على هذه البرامج باعتبارها موارد مالية حقيقية لا تشكل خطرًا على حياتهن.

5. إتاحة آليات الحماية الاجتماعية لغير المواطنين. وفي الوقت الراهن، فإنّ الاستفادة من خدمات صندوق المعونة الوطني وغيره من برامج السلامة الاجتماعية التي تديرها الحكومة غير متاح إلا للمواطنين الأردنيين. لا بد للمانحين الدوليين من تشجيع الحكومة الأردنية على اعتماد معايير أكثر شمولية في برامج السلامة الاجتماعية و/أو اشتراط ذلك لصرف المعونات والأموال، وخاصة للمقيمين بصورة طويلة الأجل في الأردن والذين لا يستطيعون الاستفادة من هذه الخدمات. وتماشيًا مع توصيات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «يجب أن تكون كافة برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج التشغيل، قائمة على المشاركة وأن تراعي الفوارق بين الجنسين وأن تكون في متناول النساء اللواتي يضطلعن بمسؤوليات الرعاية. ولا بد من أن يتم إيصال المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية والأهلية إلى النساء اللواتي يعشن في فقر ويعملن في المنزل، من خلال إستراتيجيات تواصل مكيّفة محليًّا وتراعي الاعتبارات الجنسانية».

6. ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة للأطفال دون سن 18 عامًا. وهناك حاجة إلى توفير فرص أفضل للحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة للأسر في المنطقتين. وفي حين أنّ الرعاية الصحية الشاملة قد تكون مكلفة للغاية، فإنّ الخطوة الأولى الهامة التي ينبغي معالجتها هي تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، أي الأطفال. والذي من شأنه تخفيف التكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية التي يجب أن تدفعها الأسر غير المؤمّن عليها.

7. تعزيز آليات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وخدماتها. ويتماشى ذلك مع الإطار القانوني الجديد الذي تم سنّه لحماية حق الأشخاص من ذوي الإعاقة. وفي الوقت الراهن، هناك نقص حاد في خدمات الرعاية الصحية المقدّمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقتين، كما وشكت النساء من عدم توفر خدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدم قدرتهن على شراء معدات خاصة مثل أجهزة المساعدة السمعية، والكراسي المتحركة.

البرامج التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة ضئيلة، وفي الحالات النادرة التي تنفذ فيها هذه البرامج، كانت النتائج إيجابية. وعليه لا بد من العمل على تطوير المزيد من البرامج التي تهدف إلى بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة.

على مستوى ممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة:

1. النظر في النطاق الكامل للقيود التي تقيد المرأة. فلا بد أن تراعي برامج التمكين الاقتصادي والريادة أنّ العديد من النساء هن المقدمات الرئيسيات للرعاية لأسرهن؛ وبالتالي، يجب أن تسعى هذه البرامج إلى تمكين المرأة لتصبح قادرة على جني المال دون خلق تضارب مع عملها في مجال الرعاية.

2. تقديم الدعم أو العمل بالتنسيق مع المنظمة التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية التي لها تأثير مباشر في حياة المرأة مثل حملات العودة إلى المدرسة، والمساعدة القانونية، وخدمات رعاية الأطفال، والدعم النفسي الاجتماعي، وما إلى ذلك. وفي حالات الضعف الشديد، فعلى الأرجح لا يمكن إحداث فرق دون اتباع نهج شمولي يقدم للنساء الخدمات النفسية والاجتماعية، والتوعية بالحقوق، والخدمات لتخفيف أعمالهن في مجال الرعاية، تليها محو الأمية المالية والمهارات والدعم المالي (دورة التمكين). ويتطلب هذا النهج الشمولي العديد من الجهات الفاعلة المختلفة مما يدعو إلى المزيد من التنسيق بين القطاعات المختلفة. ففي حالة التعليم، على سبيل المثال، فإنّ العديد من المصروفات المتصلة بالمدارس (بما في ذلك النقل) -وهذه المشكلة التي لا يمكن التغلب عليها- تقود النساء إلى سحب أطفالهن من المدرسة لعدم قدرتهن على تحمل النفقات المرتبطة بها. وعلى الرغم من الاختلافات، إلا أن كافة النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات أبدين حرصهن على ذهاب أطفالهن إلى المدارس بانتظام.

3. النظر في إعطاء الأولوية للبرامج التي تعزز المفاهيم المجتمعية في التمكين الاقتصادي، مثل التعاونيات، لأن لديها القدرة على توفير نتائج أكثر توازنًا في سياقات الفقر من النهج الفردية. وتوفر مراكز برامج المرأة مصدرًا رئيسيًا لمكافحة العزلة الاجتماعية التي تنتج عن ساعات طويلة من العمل في مجال الرعاية داخل الأسر الفردية. المبادرات التي تعزز الحلول الفردية لتوليد الدخل تعمّق من مخاطر هذا الشعور بالعزلة.

4. تعزيز التوثيق القانوني للاجئين. وقد أفادت كافة النساء السوريات تقريبًا واللواتي تحدثنا إليهن بنقص وجود الوثائق القانونية بين اللاجئين السوريين، هذا الأمر الذي أكدته رئيسة مركز المرأة في الشلالة. لذا فهن يعشن في خوف دائم من الترحيل، وعند وقوعهن ضحايا للغش أو التزييف، فإنهن غالبًا ما يترددن في إبلاغ السلطات بذلك.

- القرارات التي اتخذتها وزارة التعليم لإتاحة إمكانية التسجيل في المدارس لجميع الأطفال بغض النظر عن وثائقهم الرسمية هي خطوة في الاتجاه الصحيح وتستحق الاحتفاء وتعزيزها بقرارات مماثلة من قطاعات أخرى.

لا يهدف هذا التقرير أو يدعو إلى وضع نهاية لبرامج تمكين المرأة اقتصاديًا ، بل يهدف لتقديم نظرة على كيفية إرساء نظرية التمكين الاقتصادي الحالية وممارساته إلى حقائق تعيشها النساء اللائي يعانين من الفقر.

ومن المؤكد أنه باستطاعة المرأة أن تحقق تقدمًا إلى حد كبير بالمساعدات النقدية والقروض - وفي الواقع، ومن خلال المساعدة النقدية المقدّمة في إطار هذا المشروع، تمكنت أربع نساء من تحسين حياتهن وحالة أسرهن بشكل كبير، ومع ذلك، وبنفس القدر من الأهمية، وكوسيلة لتعزيز هذه البرامج، لا بد من أن تتم مواكبتها مع الجهود الرامية إلى تصحيح الأوضاع الهيكلية والاجتماعية التقييدية والتي تستنزف استقلالية المرأة ووضع أطر قانونية قائمة على الحقوق -وبطبيعة الحال، لا بد من تفهم عدم قدرة النساء على إخراج أنفسهن من دائرة الفقر بحلول نهاية دورة حياة المشروع.

وفي نهاية المطاف، من المهم أن يتم الاعتراف على كافة المستويات -من مستوى الأسرة الواحدة إلى الحكومات العاملة والمؤسسات الدولية- بالعمل القيم الذي تقوم به النساء (والفتيات) في المنزل، فضلا عن صلته الملموسة بعجز المرأة عن التخلص من الفقر. ويهدف هذا التقرير، بعد ذلك، إلى إضافة مجموعة صغيرة ولكنها متزايدة من المؤلفات التي تهدف إلى تطوير إطار معياري (جديد) دامجًا نهج الاقتصاد النسوي مع النُهج القائمة على حقوق الإنسان.

المراجع

- «الإسكان الشعبي وحيازة الأراضي الحضرية في الشرق الأوسط دراسات حالة من مصر وسوريا والأردن ولبنان وتركيا» 278. بحث لمريم عبابسة مع بودرين دوبريت واريك دينيس. القاهرة: الجامعة الأمريكية في القاهرة، 2012.

- تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المجلس الأعلى للسكان-الأردن، 2014. تمت الزيارة 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
http://hpc.org.jo/hpc/LinkClick.aspx?fileticket=BlRrKkIKRzA%3D&tabid=538&language=ar-JO

- «السوريون يذهبون إلى المخيمات الفلسطينية في الأردن» تقرير لمحمد النجار في الجزيرة، 12 أيار/مايو 2014
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/12/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%84%D8%AC%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

- الظروف المعيشية بين اللاجئين الفلسطينيين والمشردين في الأردن. فافو، 1997.دراسة لماري أرنيبرغ تمت الزيارة في 11 تشرين الأول /أكتوبر 2017.
http://www.fafo.no/index.php/nb/zoo-publikasjoner/fafo-rapporter/item/living-conditions-among-palestinian-refugees-and-displaced-in-jordan

- الجنس وسوق العمل الأردني. ورقة عمل لأسعد راجي، ورنا هندي، وشيماء ياسين لمنتدى البحوث الاقتصادية. 2012. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
http://erf.org.eg/publications/gender-jordanian-labor-market/

- «مخيم البقعة». الأونروا، 2017. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر 2017
https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan/baqaa-camp

- ما علاقة الرعاية بحقوق الإنسان؟ ماجدلينا سيبولفيدا كارمونا وكيت دونالد لجيندر أند ديفيلوبمنت جورنال، 2014
http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13552074.2014.963305?journalCode=cgde20

- «نبذة عن الشركة الأردنية للتمويل الأصغر (تمويلكم)». بلومبرغ
https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapid=129848816

- ما وراء التمكين الخفيف (Lite): تمكين المرأة، النسوية النيوليبرالية والعدالة العالمية .لأندريا كورنوال تمت الزيارة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
https://www.academia.edu/20119760/Beyond_Empowerment_Lite_Womens_Empowerment_Neoliberal_Feminism_and_Global_Justice

- «مجلس ممارسي وجمعيات التمويل الأصغر». حملة قمة القروض الصغيرة.
http://microcreditsummit.org/council/2511/middle-east-microcredit-company.html

- الفقر في الأردن. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2015. لمها دواس تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر 2017.
http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge15/2015/WP_11_EN_Jordan

- «صندوق التنمية والتشغيل». الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية الأردنية.
https://jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Agencies/Agency/Development%20and%20Employment%20Fund?nameEntity=Development%20and%20Employment%20Fund&entityType=other Entity

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الفقيرة في محافظة العقبة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. تمت الزيارة في 11 تشرين الأول /أكتوبر 2017.
Arab Renaissance for Democracy and Development

- «منظمات تتعهد بالعمل لتمكين المرأة في مكان العمل». مقال لدانة الإمام في جوردان تايمز، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016. تمت الزيارة 24 تشرين الأول /أكتوبر 2017.
http://www.jordantimes.com/news/local/organisations-pledge-action-empower-women-workplace

- منظور صاحب العمل على قوة العمل الأردنية. كريتيف أسوسياتس إنترناشونال، 2014. تمت الزيارة 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017
http://www.amcham.jo/Portal1/Upload/Block/Image/Creative%20Associates%20International%20Report.pdf

- تاريخنا، فينكا
http://www.finca.jo/en/who-we-are/finca-pakistan-history/

- أزمة الاقتصاد الأردني والتحديات والتدابير. 2010. للدكتور حمزة جرادات تمت الزيارة 24 أيلول/سبتمبر 2017.
https://www.oecd.org/gov/budgeting/46382448.pdf

- التقييم القطري للجنسين في الأردن: المشاركة الاقتصادية، الوكالة والوصول إلى العدالة في الأردن. البنك الدولي، 2013. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16706?show=full

- الأردن - مشروع تنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة من أجل النمو الشامل. البنك الدولي، 2013. تمت الزيارة في 24 أيلول/ سبتمبر 2017.
http://documents.worldbank.org/curated/en/991691468038931790/pdf/722840PAD0R2010osed0201301300SIMULT.pdf

- «شركة القروض الصغيرة الأردنية (تمويلكم)» جرامين - جميل.
http://grameen-jameel.com/jordan-micro-credit-company-tamweelcom/

- التقرير النهائي لإستراتيجية الحد من الفقر في الأردن. مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، 2013. تمت الزيارة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017
http://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordanpovertyreductionstrategy.pdf

- «التحديات المستمرة لقياس عمل المرأة: قصة بنغلاديش» نائلة كبير وسيمين محمود الرابطة الدولية للاقتصاد النسائي، 2 حزيران/يونيو 2016
http://feministeconomicsposts.iaffe.org/2016/06/02/the-persisting-challenges-of-measuring-womens-work-a-bangladesh-story/

- عندليب م. أبو كامل من هم مقدمو رعاية المسنين في الأردن: دراسة شاملة. كلية التمريض، جامعة الزيتونة الأردنية، 2015. تمت الزيارة في 28 أيلول/سبتمبر 2017.
http://www.sciedupress.com/journal/index.php/jnep/article/view/6882

- طاهر ح. كنعان ومالكان أ. كردوش. قصة النمو الاقتصادي في الأردن: 2000-1950. -2002
http://www.gdn.int/html/GDN_funded_papers.php?mode=download&file=The%20story%20of%20Economic%20Growth%20in%20Jordan%201950-2000_aae.pdf

- الفقر وسياسات الحد من الفقر في الأردن. كاثرينا لينر إيفو 2013. تمت الزيارة 24 أيلول/سبتمبر 2017.
http://books.openedition.org/ifpo/5036?lang=en

- دورات تدريبية في مركز المجتمع تمكين المرأة الفلسطينية في الأردن. هند لار امانغو بونيسف، 2007. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر 2017.
https://www.unicef.org/infobycountry/jordan_40639.html

- العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في القوى العاملة الأردنية. سالم مهتاب مع يزن جيوسي ونجود قموه، وأحمد الحاج للمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد. 6، No. 10، تشرين الأول /أكتوبر 2016. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
http://www.ijssh.org/vol6/750-E014.pdf

- «التمويل الأصغر» بنك القاهرة عمان.
http://www.cab.jo/service-details/22

- التمويل الأصغر في الأردن. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
https://www.unrwa.org/activity/microfinance-jordan

- صناعة التمويل الأصغر الملف الشخصي الأردن. سنابل، 2009. تم الوصول إليه في 24 أيلول/سبتمبر 2017.
https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-en-paper-microfinance-industry-profile-jordan-apr-2009.pdf

- دراسة الأثر الوطني والسوقي للتمويل الأصغر في الأردن. بلانيت فينانس، 2007. تمت الزيارة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-en-paper-national-impact-and-market-study-of-microfinance-in-jordan-oct-2007.pdf

- «كيفية فتح الأبواب للمزيد من النساء للعمل في الأردن.» نادين النمري - البنك الدولي، 7 آذار/مارس 2016. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/employment-of-women-in-jordan

- منتجاتنا، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

http://www.nmb.com.jo/?page_id=578&lang=en

- تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2014. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

https://phenixcenter.net/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9/

- العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في القطاع الخاص في الأردن. دانا بيبلز مع ندى دروزة وهالة غوشة و د. أمل صباغ. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، بدون تاريخ. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017 .

http://www.almanar.jo/en/documents/Mayssa%20Gender%20report.pdf

- الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية في سياق التنمية. القضايا المفاهيمية، أسئلة البحث وخيارات السياسات، برنامج المساواة بين الجنسين والتنمية ورقة رقم 3، شهرى رزافي لمعهد الأمم المتحدة للبحث في التطوير الاجتماعي، جنيف، 2007. تمت الزيارة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/2DBE6A93350A7783C12573240036D5A0/$file/Razavi-paper.pdf

- تقرير المقرر الخاص عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. موظف الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، 2013

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/422/71/PDF/N1342271.pdf?OpenElement

- في إطار السياسة الوطنية الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة: نحو الإدماج المالي. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر 2017.

http://mop.gov.jo/echobusv3.0/SystemAssets/24092014/The%20Jordanian%20National%20Policy.pdf

- التفكير بشكل مختلف حول الفقراء: نتائج مسح جيوب الفقر في الأردن. مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، 2010. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر 2017

http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordan_Poverty%20Pocket%20Report.pdf

- التقدم، التحديات، التنوع: رؤى في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن. أج أ. تلتنس وهوفنغ تشانغ. فافو، 2013. تمت الزيارة 24 أيلول/سبتمبر 2014

https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf

- «اللاجئات العاطلات عن العمل يواجهن الفقر». وكالة الأنباء IRIN، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2006
http://www.irinnews.org/report/61889/jordan-unemployed-refugee-women-face-poverty

- «التمويل الأصغر في الأردن لا يساعد على تمكين المرأة» إستي وارد الغارديان، 20 آب/أغسطس 2014
https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/aug/20/microfinance-jordan-empower-women-donors#img-1

- «أين أخطأ التمويل الأصغر؟» تايم، 14 آذار/مارس 2012.
http://business.time.com/2012/03/14/what-went-wrong-with-microfinancing/

- صندوق تمويل المرأة – خدماتنا
http://microfund.org.jo/Public/English.aspx?Site_Id=1&Page_Id=876&M=5

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن» التمكين الاقتصادي للمرأة»
http://jordanlens.org/activity/womens-economic-empowerment

- المرأة العاملة في قطاعات السكرتارية، صالونات التجميل، والخدمات الصحية الداعمة. تمكين فيلدز فور إيد، 2015. تمت الزيارة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017
http://tamkeen-jo.org/download/Working%20Women%20In%20Jordan-en.pdf

- الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في الأردن. غيث زريقات وهديل أبو شامة لمعهد دراسات التنمية، 2015.
https://www.ids.ac.uk/files/dmfile/SocialprotectionandsafetynetsinJordan.pdf

- «اللاجئات العاطلات عن العمل يواجهن الفقر». وكالة الأنباء IRIN، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2006.
http://www.irinnews.org/report/61889/jordan-unemployed-refugee-women-face-poverty

الملاحق

الملحق 1. مسح غير موسع لمقدمي التمويل الصغير والأصغر في الأردن

مسح غير موسع لمقدمي التمويل الصغير والأصغر	
المؤسسات شبه الرسمية	
الاسم	**الوصف**
صندوق التنمية والتشغيل	أسس في عام 1989، إلا أنه لم يستقل إداريًا حتى 1992، هدف صندوق التنمية هو «تمكين الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل من الأفراد والأسر والمجموعات من العمل والإنتاج لغرض المساهمة في مكافحة الفقر والبطالة «(صندوق التنمية والتشغيل، 2017).

المؤسسات غير الحكومية	
الاسم	**الوصف**
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	تشكل 4% فقط من سوق التمويل الأصغر في الأردن، صرفت الأونروا 13,293 قرضًا بقيمة 14,240,000$ في الأردن طوال عام 2015. شكل الفلسطينيون 53% من المستفيدين من القروض خلال هذه الفترة، شكلت النساء 46% من المستفيدين، وشكل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و30 نسبة 30% من المستفيدين (الأونروا،2017)

الشركات غير الربحية	
الاسم	**الوصف**
صندوق المرأة للتمويل الأصغر	أسست من قبل منظمة إنقاذ الطفولة في عام 1994، من ثم تم تسليمها لإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال جمعية تنمية المرأة الأردنية. من ثم تم تحويلها في نهاية المطاف إلى شركة ذات مسؤولية محدودة غير ربحية مسجلة تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة تعرف بصندوق المرأة. وأظهرت معظم التقارير الأخيرة بأن نحو 97% من المستفيدات من النساء هن نساء تتراوح أعمارهن بين 18 و65 سنة (صندوق المرأة للتمويل الأصغر 2017).
الشركة الأردنية للتمويل الأصغر (تمويلكم)	تعتبر تمويلكم واحدة من أكبر مقدمي القروض في الأردن بما يقارب من 59,563 من المقترضين. وبإجمالي محفظة قروض تبلغ قيمتها 21 مليون دولار أمريكي (جميل و.جرامين، 2017) وهي تقدم قروضًا لمجموعات من النساء، والأزواج، وخريجي التدريب المهني، والمتقاعدين -من بين آخرين (بلومبرغ، 2017).
شركة الشرق الأوسط للتمويل الأصغر	يبلغ عدد المقترضين من شركة الشرق الأوسط للتمويل الأصغر 15 مقترضًا، تبلغ نسبة النساء منهم 65% (حملة قمة التمويل الأصغر، 2017)
البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة	يقدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة عددًا من القروض للأفراد بهدف تمويل التعليم والمنزل وأصحاب الأعمال الصغيرة، وكذلك الأفراد لشراء السلع المنزلية والاستثمار في المنتجات الصديقة للبيئة («الخضراء») (البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة).
فينكا الأردن	تأسست فينكا في عام 2007 وتقدم عدة أنواع من القروض، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القروض المنزلية والتجارية والزراعية (فينكا، 2017).

الشركات الربحية	
الاسم	**الوصف**
بنك القاهرة عمّان	بنك القاهرة عمّان، المؤسسة المالية التجارية الوحيدة في الأردن التي تقدم خدمات التمويل الأصغر. وتقدم القروض للأفراد فضلًا عن أصحاب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتتراوح أسعار الفائدة على هذه القروض بين 16 و 17% (بنك القاهرة عمّان، 2017).

الملحق 2. تحليل غير موسع لمجالات تركيز ممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة

تركيز ممارسي التمكين الاقتصادي للمرأة						
	الحرف النجارة	الطبخ الزراعة	تصفيف الشعر	الخياطة النسيج	ميكانيكا / إلكترونيات	غير التقليدية
برنامج الأغذية العالمي						التبريد الشمسي
مركز برنامج المرأة						
برنامج الأمم المتحدة للمرأة						ترميم المناطق الأثرية
مؤسسة نور الحسين						
مؤسسة الشرق الأدنى						
منظمة التعاون التقني والتطوير						

الملحق 3. تكبّد الديْن: تحليل موجز للإطار القانوني في الأردن

يعتبر الديْن في القانون الأردني مطالبة مالية، ويخضع «للقانون التنفيذي». وينص القانون التنفيذي على أن مدة الحبس القصوى للمستدين الذي لم يدفع ديونه هي 90 يومًا/سنة قابلة للتجديد على أساس سنوي، والسبب في ذلك هو السماح للمستدين بالعمل وجمع الأموال لغرض تسديد ديونه. وفي بعض الحالات، لا سيما إذا كانت المطالبة المالية تنطوي على جريمة جنائية مثل كتابة شيك بدون رصيد أو اختلاس أو غش؛ يطلب من المدعى عليهم دفع مبلغ المال الذي حصلوا عليه نتيجة للجريمة، أي الديْن، كما يعاقب أيضا على الجريمة المنصوص عليها في القانون.

في حالة وجود مطالبة مالية ناتجة عن الديْن، عند صدور أمر قضائي يقتضي من المستدين أن يدفع المبلغ المستحق للمدعي؛ يمنح المستدين سبعة أيام لتسديد مستحقاته، ومع ذلك فقد نص التعديل الجديد للقانون على تمديد هذه الفترة إلى 15 يومًا. وبعد انقضاء هذه الفترة، يترك للمستدين خياران؛ أولًا، يمكن للمدين أن يتوصل إلى ترتيب مع المدعي يدفع بموجبه دفعة أولى بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي ويدفع الباقي على أقساط وفقًا للاتفاق المتبادل.

وفي حالة تقديم المستدين تسوية لا يوافق المدعي على شروطها، يعقد القاضي جلسة استماع يقدم فيها المدين والمدعي مطالبهما. وإذا تبين للقاضي أن التسوية التي اقترحها المدين تتناسب مع مركزه المالي، يصبح القرار لتقدير القاضي لإنفاذ التسوية على المدعي أو لا.

وفي عدة حالات ورد ذكرها في القانون لا يمكن فيها سجن المستدين؛ إن كان المستدين موظفًا حكوميًا، وإذا لم يكن المستدين هو الشخص المسؤول عن الديْن، وإذا كان المستدين دون سن الثامنة عشرة، إذا ثبت أن المستدين عاجزٌ عقليًا، إذا كان المستدين قد أفلس، إذا كان المستدين امرأة حاملًا (لا يمكن حبسها إلا بعد ثلاثة أشهر من الولادة) إذا كان المستدين أمًا لطفل يقل عمره عن سنتين. كما أنه إذا كانت المطالبة المالية بين الزوجين، فلا يمكن سجن أي منهما، أو في الحالة التي يكون فيها المستدين أحد الوالديْن والمدعي هو طفلهما.

وإذا طلب المدعي تجميد أصول المستدين، فإن الأصول التالية لا يمكن تجميدها؛ بيت المستدين، وأثاثه، وغذائه وإنتاجه، والآلات التي يعتمد عليها المستدين من أجل العيش، أو في حالة عمل المستدين في الزراعة؛ فالبذور والماشية والآلات الزراعية هي أصول لا يمكن تجميدها.

وفي حالة تجميد الأصول، تباع الأصول في المزاد العلني؛ إذا كان المبلغ الناتج عن ذلك كافيًا لتغطية المبلغ الواجب دفعه إلى المدعي فإنه يعطى له، وإذا تجاوز المبلغ المستحق يتم إعادة الباقي إلى المستدين. وإذا لم يغطِّ المبلغ الناتج المبلغ المستحق بالكامل، يتم خصم ما يدفع من المبلغ المستحق ويصبح المستدين مطالبًا بدفع المبلغ المتبقي.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development